

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة
التخصص: تدقيق و مراقبة التسيير

دور النظام المحاسبي المالي في الافصاح عن الملومات المالي

دراسة الحالة لمؤسسة inter glass

تحت اشراف الأستاذ :

تيفالي بن يونس

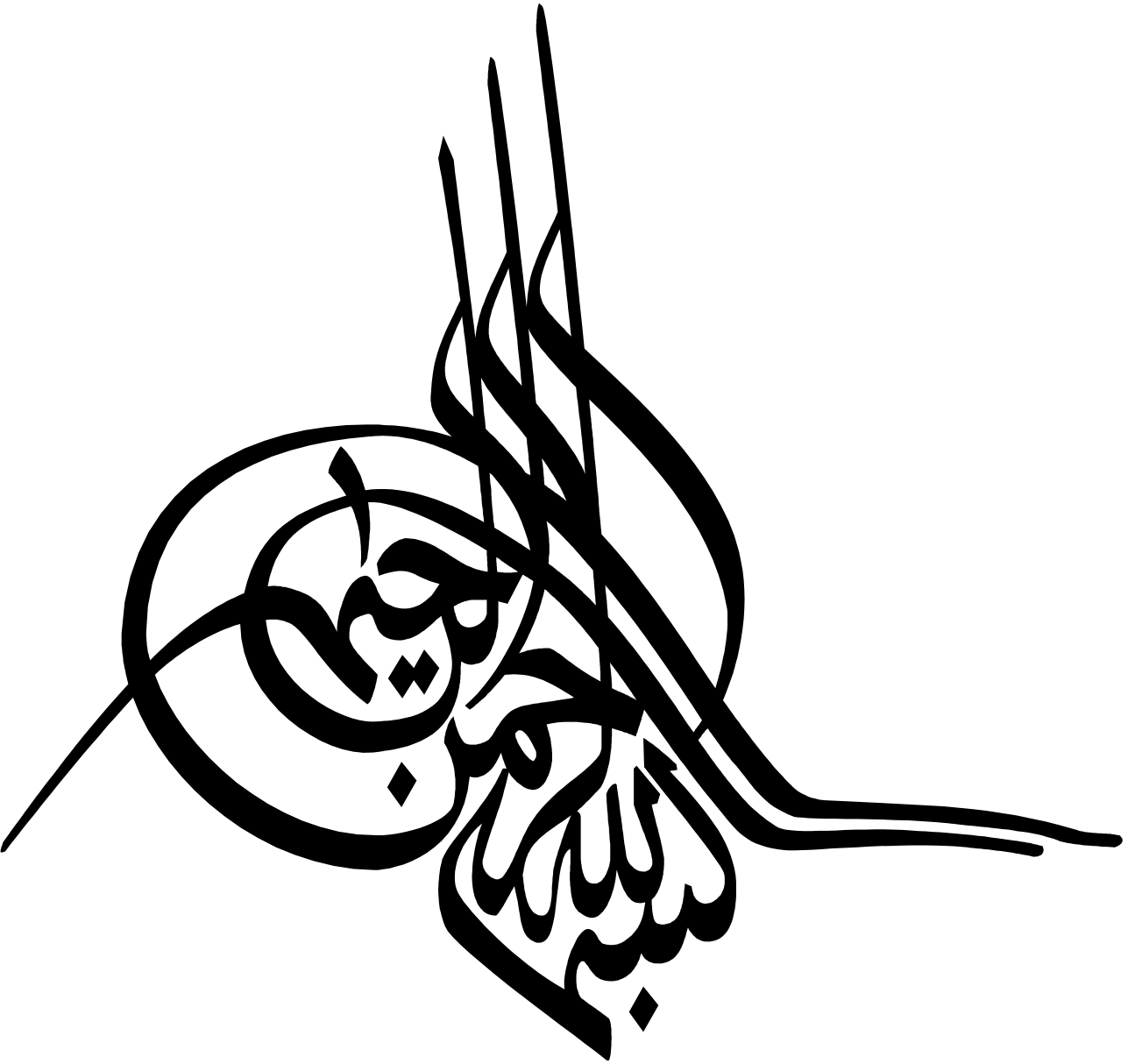
مقدمة من طرف الطالب :

موحمو سيدعلي

أعضاء لجنة المناقشة:

| الصفة | الاسم واللقب | الرتبة | عن الجامعة |
|--------|----------------|-------------|---------------------|
| رئيسا | قوديج جمال | أستاذ محاضر | عبد الحميد بن باديس |
| مقررا | تيفالي بن يونس | أستاذ محاضر | عبد الحميد بن باديس |
| مناقشا | دحمان احمد | أستاذ مساعد | عبد الحميد بن باديس |

السنة الجامعية: 2017/2018



شكر وعرفان

بمناسبة انجاز هذا العمل المتواضع أتقدم بالشكر إلى كل من

شجعني وأخذ بيدي لمواصلة هذا الدرب

وأخص بالشكر

الأستاذ الفاضل تيفالي بن يونس

الذي لم يبخل عليّ بالتوجيه والنصائح وتسديد الخطى

والى أعضاء لجنة المناقشة لتحملهم عناء قراءة هذه المذكرة وقبول مناقشتها دون أن

أنسى موظفي مكتبة وعمال الإدارة

إلى من ساعدني من قريب أو من بعيد

الإهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه

نتقدم بهذا العمل المتواضع إلى :

من باع راحة شبابه ليشق لي الطريق وأشعل سنين عمره ليضيئ لنا الطريق إليك أبونا الغالي والعزيز

حفظك الله ورعاك

من وضعت تحت قدميها الجنة فكانت نبع الحنان ومنبع الأمان وسر السعادة إليك أُمي الحبيبة حفظك

ربي لي وأطال في عمرك

إلى ورود بيتنا إخوتي الأعزاء

والى من رافق درب مسيرتنا الدراسية

وأصدقائنا وزملائنا الأعزاء كل باسمه

وجميع الزملاء بدفعة ماستر: تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير

—جامعة -مستغانم

وكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير من اعرفهم ومن لا اعرفهم

—جامعة مستغانم -

وكل طالب وباحث علم اهدي هذا البحث المتواضع ومحبة

والى كل من وسعه قلبنا ولم تسعه ورقتنا

الملخص

توضح هذه الدراسة مدى إمكان النظام المحاسبي المالي في الرفع من مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية للمؤسسة، وأخذت الدراسة إلى التعرف على الإفصاح المحاسبي الذي يعتبر من الأمور المهمة في المحاسبة فهو الذي يقدم المعلومات المالية والمحاسبية بشيء من التفصيل والشفافية من دون لبس أو تضليل، وأنه يظهر نتائج واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة، ومن ثم يجب على أي مؤسسة أن تقوم بالإفصاح عن المعلومات المالية والمحاسبية وفقا لما يتطلبه النظام لمحاسبي المالي استجابة للمعايير المحاسبية الدولية. وأن تطبيق النظام المحاسبي المالي يساهم بدرجة كبيرة في زيادة درجة الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: المعلومات المالية والمحاسبية، النظام المحاسبي المالي، الإفصاح المحاسبي، القوائم المالية، المعايير المحاسبية الدولية.

Résumé :

Cette étude montre à quel point le système comptable financier augmentant le niveau de divulgation d'entreprise de l'information financière, et à pris pour identifier la divulgation de la comptabilité, qui est l'une des choses importantes dans la comptabilité, est celui qui fournit de l'information comptable et financier en détail et de transparence sans confusion ou induire en erreur, et il montre des résultats clair pour la situation financier de l'entreprise, puis à toute entreprise doivent divulgues des renseignements financières et comptables requis par le système comptable financière en réponse à des normes comptables internationales. Et que l'application de système comptable financière a contribué pleinement à la croissance de la divulgation financière et comptable des états financières.

Mots clés : Information comptable et financière, la comptabilité, système comptable financière, la divulgation comptable, les états financières, les normes comptables internationales .

فهرس المحتويات

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| III | شكر وتقدير |
| IV | الاهداء |
| V | ملخص |
| VI | قائمة الجداول |
| VI | قائمة الأشكال |
| VII | قائمة المختصرات والمصطلحات |
| 1 | المقدمة العامة |
| 8 | الفصل الأول: النظام المحاسبي المالي (SCF) والإفصاح المحاسبي |
| 9 | تمهيد |
| 10 | المبحث الأول: ماهية المحاسبة |
| 10 | المطلب الأول: تعريف المحاسبة |
| 12 | المطلب الثاني: وظائف المحاسبة وأهدافها |
| 13 | المطلب الثالث: فروض المحاسبة ومبادئها |
| 15 | المبحث الثاني: ماهية النظام المحاسبي المالي SCF |
| 15 | المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي |
| 17 | المطلب الثاني: أهداف النظام المحاسبي المالي ومدونة الحسابات |
| 22 | المطلب الثالث: مبادئ النظام المحاسبي المالي ومجالات تطبيقه |
| 23 | المبحث الثالث: ماهية الإفصاح المحاسبي |
| 23 | المطلب الأول: تعريف الإفصاح المحاسبي وأنواعه |
| 28 | المطلب الثاني: مقومات الإفصاح المحاسبي والعناصر المؤثرة فيه |
| 32 | المطلب الثالث: أساليب الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير |
| 34 | خلاصة الفصل |
| 35 | الفصل الثاني: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF والمعايير |

| المحاسبة الدولية IAS/IFRS | |
|---------------------------|---|
| 36 | تمهيد |
| 37 | المبحث الأول: ماهية القوائم المالية |
| 37 | المطلب الأول: تعريف القوائم المالية وخصائصها |
| 41 | المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية ومستخدميها |
| 45 | المطلب الثالث: عناصر القوائم المالية |
| 50 | المبحث الثاني: المعايير المحاسبة الدولية IAS وإعداد التقارير المالية IFRS |
| 50 | المطلب الأول: مفهوم المعايير المحاسبة الدولية IAS |
| 56 | المطلب الثاني: مفهوم إعداد التقارير المالية IFRS |
| 58 | المطلب الثالث: معايير خاصة بالقوائم المالية |
| 62 | المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي SCF |
| 62 | المطلب الأول: الإفصاح المحاسبي في الميزانية وجدول حسابات النتائج |
| 65 | المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي في جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات رأس مال |
| 67 | المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي في ملحق الكشوف المالية |
| 68 | خلاصة الفصل |
| 69 | الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة inter glass |
| 70 | تمهيد |
| 71 | المبحث الأول: بطاقة فنية لمؤسسة inter glass |
| 71 | المطلب الأول: تقديم مؤسسة inter glass |
| 72 | المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة inter glass |
| 73 | المطلب الثالث: منتجات مؤسسة inter glass |
| 74 | المبحث الثاني: دراسة القوائم المالية لمؤسسة inter glass |
| 74 | المطلب الأول: عرض ميزانية المؤسسة والمعلومات الواجب الإفصاح عنها |

| | |
|-----|--|
| 85 | المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج والمعلومات الواجب الإفصاح عنها في مؤسسة INTER GLASS |
| 88 | المطلب الثالث: عرض جدول تدفقات الخزينة والمعلومات المفصّل عنها في مؤسسة INTER GLASS |
| 93 | خلاصة الفصل |
| 95 | الخاتمة العامة |
| 100 | قائمة المراجع |

قائمة الجداول

| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|-------|---|--------|
| 1-2 | مستعملي المعلومات المحاسبية | 44 |
| 2-2 | المعلومات الموجودة في الملحق | 49 |
| 3-2 | معايير المحاسبة الدولية (IAS) الصادرة عن (IASB) | 54 |
| 4-2 | معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) الخاص ب (IASB) | 57 |
| 2-3 | ميزانية - أصول- المؤسسة | 74 |
| 3-3 | ميزانية - خصوم- مؤسسة الإحسان | 77 |
| 4-3 | الميزانية المختصرة - أصول- | 78 |
| 5-3 | الميزانية المختصرة - خصوم- | 80 |
| 6-3 | جدول حسابات النتائج | 85 |
| 7-3 | جدول تطور لحساب النتائج لسنتي 2016/2015 | 86 |
| 8-3 | جدول توزيع الأعباء لسنتي 2016/2015م | 87 |
| 9-3 | جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة inter glass | 89 |
| 10-3 | جدول تطور تدفقات الخزينة لمؤسسة inter glass | 91 |

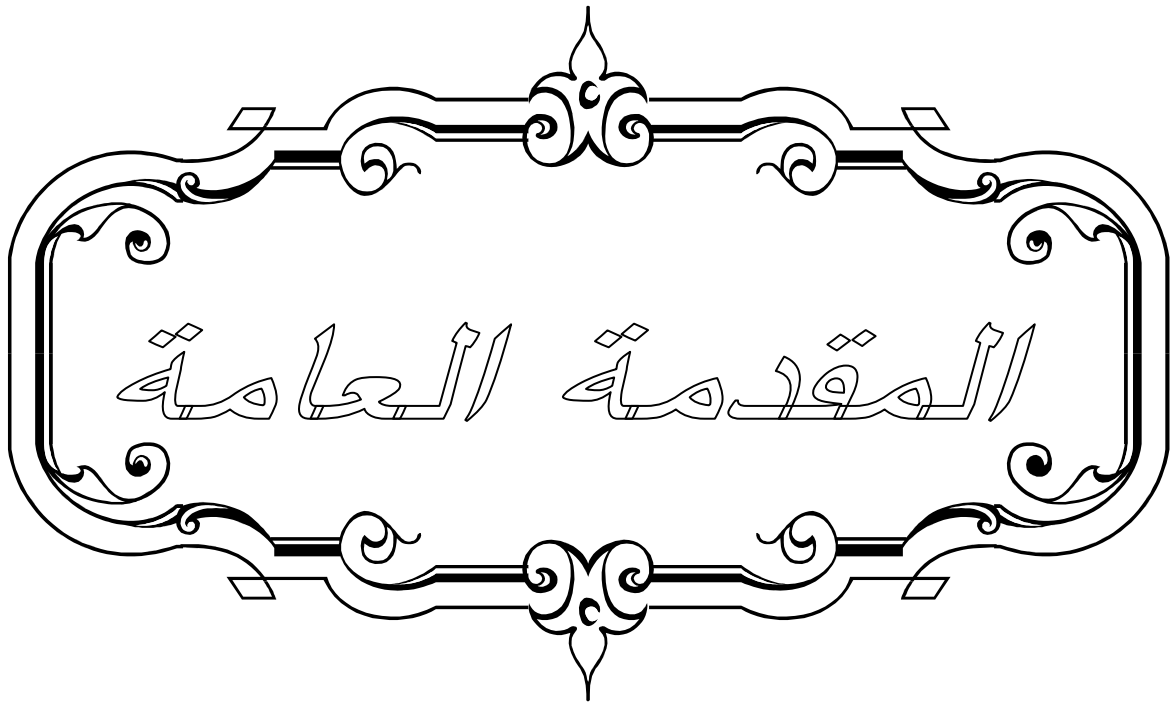
قائمة الأشكال

| الصفحة | عنوان الشكل | الرقم |
|--------|---------------------------------|-------|
| 25 | الوظيفة المحاسبية للإفصاح | 1-1 |
| 40 | الخصائص النوعية للقوائم المالية | 1-2 |
| 72 | الهيكل التنظيمي للمؤسسة | 1-3 |

قائمة المختصرات

| الاختصار | المصطلح المقابل باللغة الاجنبية | معنى المصطلح باللغة العربية |
|----------|--|--|
| AAA | American Accounting Association | الجمعية المحاسبية الأمريكية |
| AICPA | American Institut of Certified Public | المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين |
| APB | Accounting Principles Board | مجلس معايير المحاسبة البريطاني |
| FASB | Financial Accounting Standards Board | مجلس معايير المحاسبة المالية |
| IAS | International Accounting Standards | معايير المحاسبة الدولية |
| IASB | International Accounting Standards Board | مجلس معايير المحاسبة الدولية |
| IASC | International Accounting Standards Committee | لجنة معايير المحاسبة الدولية |
| IFRIC | International Financial Reporting Interpretation Committee | لجنة تفسيرات التقرير المالي الدولي |

| | | |
|-------------|--|---------------------------------|
| IFRS | International Financial Reporting Standard | معايير التقارير المالية الدولية |
| ISO | International Standard Organization | المنظمة الدولية للمعايرة |
| SCF | Système Comptable Financier | النظام المحاسبي المالي |
| SIC | Standing Interpretation Committee | لجنة التفسيرات الدائمة |
| SNC | Société Nationale de comptabilité | الشركة الوطنية للمحاسبة |



تمهيد:

بعد قيام الثورة الصناعية وظهور لشركات المساهمة العامة بحجمها الضخم وتجمع رؤوس الأموال الضخمة في أيدي هذه الشركات ظهرت الحاجة إلى معلومات محاسبية دقيقة وصحيحة ومناسبة لكل الاحتياجات .

إذ تعتبر المحاسبة نظام معلومات لقياس وإيصال نتائج الأحداث الاقتصادية للمؤسسة إلى فئات عديدة من أصحاب المصالح، فقد أكد عليها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، عندما حدد هدف المحاسبة على أنه توفير المعلومات التي يمكن أن يكون ذات فائدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ويعتبر الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال نتائج تلك الأحداث لهؤلاء المستخدمين، لدعم قراراتهم خصوصا المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل.

وبما أن مخرجات النظام المحاسبي عبارة عن قوائم مالية إذ أنها تعبر عن الوضعية المالية والمحاسبية للمؤسسة بشتى أنواعها خلال فترة زمنية معينة، فالقوائم المالية يتم إعدادها وعرضها على أساس مجموعة من المعايير المحاسبية التي تختلف من بيئة محاسبية إلى أخرى، وهذا راجع لاختلاف عوامل البيئة المحاسبية المؤثرة فيها كما أن القوائم المالية تعكس في مضمونها وطرق عرضها احتياجات الأطراف المستعملة لها والذين بدورهم يؤثرون إلى حد كبير في شكلها ومحتواها من خلال التأثير على الهيئات التي تضع المعايير المحاسبية.

ومع مطلع السبعينات من القرن الماضي برزت عدة جهود ومحاولات لوضع أسس وقواعد ومعايير متفق عليها من طرف المحاسبين تخص عملية القياس والإفصاح وكيفية عرض المعلومات في لقوائم المالية، وذلك لإزالة العوائق من خلال تقليل الفجوة الموجودة بين الأنظمة المحاسبية المختلفة بغية الوصول إلى توحيد محاسبي عالمي، وقد أثمرت هذه الجهود بصدور معايير محاسبية دولية والتي سارعت دول الاتحاد الأوروبي لاعتمادها، كما لاقت قبولا من قبل هيئة رأس المال الأمريكي من ساهم في أنتشارها أكثر، حيث عمدت العديد من الدول العالم تبنيها.

وفي ظل الانضمام المرتقب للجزائر للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، فإنها تبنت النظام المحاسبي المالي كمرجعية محاسبية توافق خصائصها المعايير المحاسبية الدولية، ومن اجل تطبيق هذا النظام في أحسن الظروف، فقد خطت الجزائر شوطا لا بأس به في سبيل تطويع النظام المحاسبي بما يساير

المعطيات التي تحتويها هذه القوائم، وتلخصت البيانات المعدة وفق النظام المحاسبي المالي بخمسة قوائم تتمثل في الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الأموال والملاحق، وعلى هذا الأساس فإن هذه القوائم التي ينتجها النظام المحاسبي المالي أصبحت موضع تساؤل أكثر من ذي قبل، خصوصا في مدى قدرة المعلومات التي يوفرها على مسابقة البعد الدولي.

أولا - إشكالية الدراسة:

يعتبر الإفصاح المحاسبي من أهم الأمور في المؤسسة الاقتصادية هذا لتوفيره عن معلومات فعالة وملمية لجميع حاجيات المستفيدين، وعلى هذا الأساس فإن المؤسسة الاقتصادية مطالبة بتقديم معلومات وبيانات تساعد في اتخاذ القرار ومعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، حيث يتم الحصول على هذه المعلومات من مصادر متعددة من بينها القوائم المالية، وعلى ضوء ما سبق قمنا بطرح الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى يمكن للنظام المحاسبي المالي في الرفع من مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية للمؤسسة؟

ومعالجة هذه الإشكالية تمت الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدلولية المعلومات المالية؟

- كيف يمكن للنظام المحاسبي المالي تحقيق الإفصاح؟

- هل المعلومات المحاسبية والمالية المفصحة عنها في القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي كافية لمستخدميها لاتخاذ القرارات السليمة والصحيحة؟

ثانيا - الفرضيات:

- تعد المعلومات المالية من أهم المعطيات التي من خلالها تستطيع المؤسسة معرفة وضعيتها المالية والاعتماد عليها في ترشيد قراراتها؛

- إن النظام المحاسبي المالي سيضمن مستوى كافي من الإفصاح ويوفر معلومات ذات جودة عالية تخدم مختلف المستعملين لها.

- المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية عن طريق المؤسسة كافية لتلبية حاجيات المستثمر؛

ثالثا- أهداف الدراسة:

إن لهذا الموضوع عدة أهداف وهي كما يلي:

- التطرق إلى معايير المحاسبة الدولية والأسباب الرئيسية التي أدت إلى ظهورها:

• التعرف على مدى أهمية النظام المحاسبي المالي وأهمية المعلومات المحاسبية في كونها جوهر الإفصاح المحاسبي؛

• التعرف على نوعية ومقدار البيانات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية.

رابعاً- أهمية الدراسة:

تتجسد أهمية البحث في النقاط التالية:

إعداد القوائم والتقارير المالية للمؤسسات وفق النظام المحاسبي المالي سوف يساعد مستخدميها في اتخاذ القرارات الاستثمارية اللازمة؛

• إن حاجة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات، يحتاج إلى أن تكون الإفصاحات في هذه القوائم شاملة وكافية لمواجهة احتياجاتهم؛

• التعرف على الإفصاح المحاسبي وإبراز أهميته في المؤسسة.

خامساً- حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

• حدود موضوعية: تهتم الدراسة بتوضيح مدى توافق إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ومتطلبات الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية، وعليه فإن الاهتمام الأساسي للدراسة سوف ينصب على شرح وتحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

• حدود مكانية: سوف تكون الدراسة على مستوى مكتب خبير محاسبي من خلال دراسة القوائم المالية لمؤسسة الإحسان وهذا في الفصل التطبيقي.

• حدود زمنية: وتتمثل الحدود الزمنية في الدراسة القوائم المالية لمؤسسة الإحسان لسنة 2013-2014.

سادساً- المنهج المتبع:

تحقيقاً لأهداف البحث السابقة الذكر، ووصولاً لأفضل الأساليب والطرق لتوضيح دور النظام المحاسبي المالي في الإفصاح عن المعلومات المالية، ومن أجل معالجة مشكلة البحث، نعتمد على المناهج العلمية التالية:

- 1- المنهج الوصفي: وهذا للدراسة النظرية قصد وصف النظام المحاسبي المالي والإفصاح المحاسبي؛
- 2- المنهج الاستقرائي: وذلك بهدف دراسة واستقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي والمتعلقة بموضوع البحث، وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث؛
- 3- المنهج الاستنباطي: والذي يعتمد على التفكير المنطقي الإستنتاجي لمحاولة الربط بطريقة منطقية بين الجوانب المتعلقة بالإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية.

سابعاً- أسباب اختيار الموضوع:

من بين الأسباب الدافعة إلى دراسة هذا الموضوع:

- المساهمة في إثراء ميدان البحث في مجال المحاسبة وإبراز أهمية الموضوع وتعدد جوانبه خاصة وإنه يتعلق بالإطار العام للمحاسبة؛

إمكانية مواصلة وتعميق البحث في هذا المجال؛

- حداثة الموضوع وأهميته بالنسبة للاقتصاد المحاسبي؛

- الرغبة الذاتية في البحث في هذا الموضوع إضافة إلى ارتباطه الوثيق بتخصص المحاسبة وتدقيق.

ثامنا- الدراسات السابقة:

• حسباني عبد الحميد، أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS والمعلومة المالية كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسة- مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، سنة 2009-2010. تشير إشكالية البحث حول كيف يمكن للانتقال نحو معايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية أن يساهم في تفعيل حوكمة المؤسسة، ويهدف الباحث من خلالها إلى تحليل وتحديد أهمية تطبيق المعايير المحاسبية والمعلومة المالية في تحسين متطلبات حوكمة المؤسسات من خلال التعرف على مفهومه ودوافع تطبيقه، والتطرق للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية وقواعد الإفصاح الواردة فيها، بالنسبة لجودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.

• زلاسي رياض، إسهامات حوكمة المؤسسة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية- مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، سنة 2011-2012 تحاول الدراسة معالجة الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة حوكمة في الوصول إلى معلومات محاسبية ذات جودة عالية؟ وتهدف الدراسة إلى التعرف على ايجابيات ومزايا حوكمة المؤسسات وكيفية الاستفادة منها في الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة ومصداقية عالية والتعرف على انعكاسات جودة المعلومات المحاسبية على جميع الأطراف التي تستخدمها .

• صبايحي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وأثره على جودة المعلومة المالية- مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011. تشير إشكالية البحث حول مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي باستخدام معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة المعلومات المعروضة في القوائم المالية وتهدف هذه الدراسة إلى أهمية معايير المحاسبة الدولية والأسباب التي أدت إلى ظهورها، وذلك من خلال التطرق إلى متطلبات الإفصاح وفق هذه المعايير وأثرها على جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية.

تاسعا- صعوبات البحث:

عند القيام بهذا البحث صادفتني جملة من الصعوبات نذكر منها ما يلي:

- نقص المراجع المتعلقة بالإفصاح و المعايير المحاسبة الدولية؛
- صعوبة إجراء دراسة حالة في المؤسسات الجزائرية بسبب تحفظ المؤسسة في تقديم المعلومات المطلوبة؛

عدم اهتمام المحاسبين والمؤسسات في هذا الموضوع.

عاشرا- الأدوات المستخدمة:

أما عن أدوات البحث ومصادر البيانات فقد تم الاعتماد في الجانب النظري على المسح المكتبي بتناول المراجع باللغة العربية واللغة الأجنبية من كتب، رسائل ماجستير، أطروحات دكتوراه، مداخلات، مجلات، قوانين وغيرها.

أما في الجانب التطبيقي فتم ذلك من خلال دراسة حالة مؤسسة inter glass وعرض أهم المعلومات المفصّل عنها وتحليل نتائجها.

عاشرا- التقسيم المنهجي:

الإجابة على إشكالية البحث وكذا الأسئلة الفرعية المطروحة قمنا تقسيم المذكرة إلى ثلاثة فصول، تسبقهم مقدمة تضمنت العناصر المنهجية التي يفترض أن تحتويها كل مقدمة بحث علمي سواء فيما يتعلق بالإشكالية، الفرضيات، أهداف وأهمية الدراسة، المنهج المتبع، وتعقيهم خاتمة تضمنت تلخيص عام ونتائج اختبار الفرضيات التي جاءت في مقدمة البحث، ثم عرضنا للنتائج المتوصل إليها وفي الأخير قدمنا بعض التوصيات بناء على هاته النتائج.

الفصل الأول: النظام المحاسبي المالي والإفصاح

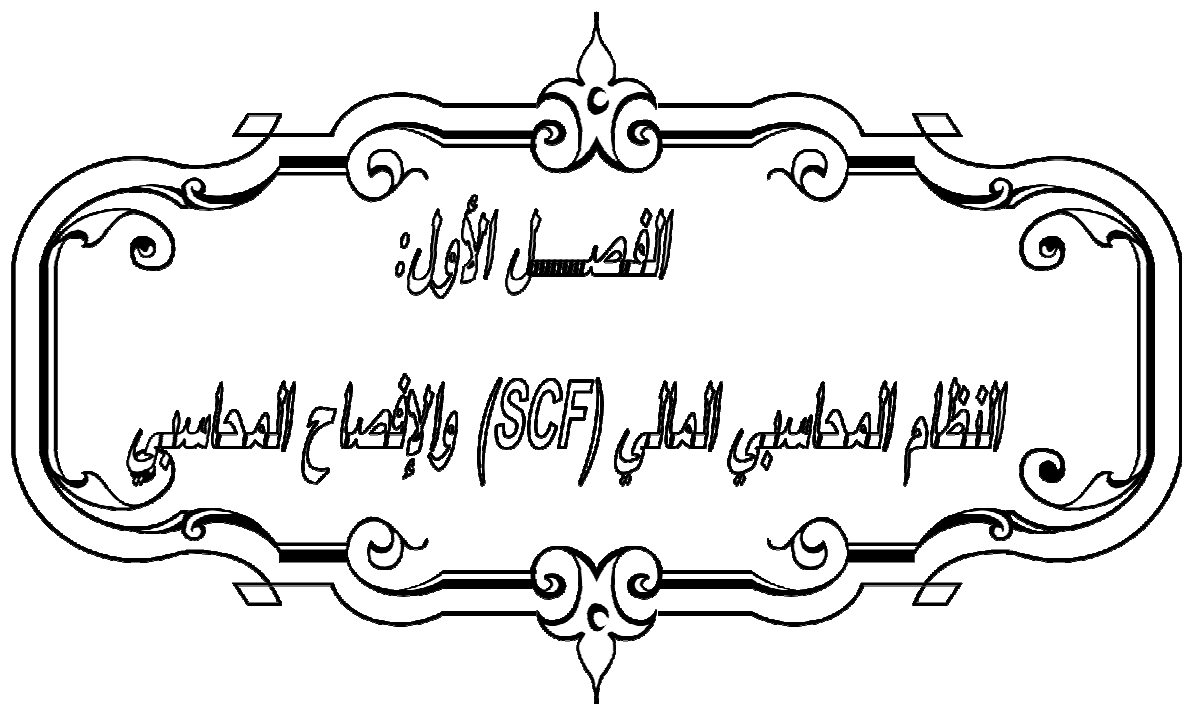
احتوى هذا الفصل على ثلاث مباحث، خصص المبحث الأول على مفهوم المحاسبة بما فيها التعريف، المبادئ والوظائف، أما المبحث الثاني فقد خصص للنظام المحاسبي المالي وذلك بالتطرق إلى أهم الفروض، وإلى أهم الحسابات التي يتضمنها، أما المبحث الثالث فقد تطرقنا فيه إلى مفهوم الإفصاح المحاسبي بما فيها التعريف، الأنواع، مقومات الإفصاح وإلى الأساليب.

الفصل الثاني: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) يحتوى هذا الفصل أيضا إلى ثلاث مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول إلى ماهية القوائم المالية وذلك بالتطرق إلى كل من التعريف، الخصائص، الأهداف، مستخدم القوائم المالية، وإلى أهم العناصر التي تحتويها هذه القوائم، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا للمعايير المحاسبة الدولية، كما تطرقنا أيضا إلى أهم المعايير المتعلقة بالقوائم المالية، أما في المبحث الثالث

فقد تناولنا إلى الإفصاح في القوائم المالية أي إلى المعلومات التي تفصح عنها في القوائم المالية سواء الميزانية، جدول النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول رؤوس الأموال والملاحق.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة inter glass

يضم هذا الفصل مبحثين، تعرضنا في المبحث الأول إلى تقديم المؤسسة التي قمنا فيها دراستنا التطبيقية ، أما المبحث الثاني فقد قمنا بإجراء بعرض أهم المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية وإجراء التحليل لها وذلك للإفصاح عن وضعية المؤسسة.



الفصل الأول:

النظام المحاسبي المالي (SCF) والإفصاح المحاسبي

تمهيد

كان للتطورات الاقتصادية دور في انفتاح وانصهار المجال المحاسبي ضمن التكتلات العالمية، مما أدى إلى عولمة المحاسبة بوضع أسس دولية لمهنة المحاسبة، تمثلت في إنشاء معايير محاسبية دولية هدفها توحيد قواعد وأسس المعالجات والممارسات المحاسبية، فأصبح بذلك لزوما وجود قواعد عامة تعالج المسائل المتشابهة.

فكان للجنة المعايير المحاسبية الدولية دور هام بوضع نظام محاسبي مالي جديد بحيث أن منذ صدور هذا النظام احتلت المحاسبة مكانة خاصة بالمقارنة مع ما كانت عليه، إذ أصبحت المعلومات المتولدة من المحاسبة المالية تتسم بقدر معقول من الخصائص النوعية المميزة، فهي تضمن المصدقية ليكون بإمكان الوثوق بها والاعتماد عليها، كما تضمن درجة عالية من الموضوعية وقابلية المقارنة. وأولى النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة إلى مستخدمي المعلومة المالية وهذا من خلال كمية المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية وملحقاتها.

ولتوضيح الجانب النظري للنظام المحاسبي المالي والإفصاح المحاسبي قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية المحاسبة؛

المبحث الثاني: مفهوم النظام المحاسبي المالي؛

المبحث الثالث: ماهية الإفصاح المحاسبي.

المبحث الأول: ماهية المحاسبة

تعمل المحاسبة على توفير المعلومات والبيانات التي تظهر النتائج الخاصة بالمؤسسة، وتقديمها من خلال قوائم مالية تصدرها المؤسسة لكل الأطراف التي لها فائدة من الاطلاع على هذه المعلومات، بغية تقديم صورة صادقة وحقيقية عن وضعيتها المالية ونتائجها في فترة معينة تكون عادة تاريخهاية الدورة المالية، لذلك تعتبر المحاسبة التقنية مساعدة في الميدان الاقتصاد والقانون، وهناك من يعتبرها علما من العلوم.

المطلب الأول: تعريف المحاسبة

يعتقد الكثيرون أن المحاسبة تعد من المجالات الفنية المتخصصة التي يقتصر فهمها على المحاسبين، ولكن في واقع الأمر نجد أن كل فرد يمارس المحاسبة يوميا بطريقة أو بأخرى. فالمحاسبة هي مجال المعرفة يختص نشاط الوحدات الاقتصادية وتفسير وتوصيل المعلومات المالية المتعلقة به سواء كانت تعد ميزانية بنك، أو تسجيل عمليات في البنك.

ولقد تطور تعريف المحاسبة بتطوير الفكر المحاسبي فقد أصدر عن جمعية المحاسبين (AICPA) في سنة 1941 التعريف التالي: " المحاسبة فن، تسجيل، تبويب وتلخيص العمليات والأحداث التي لها طبيعة مالية، تفسير النتائج التي تفسر عنها هذه العمليات والأحداث".¹ وهنا نجد أن هذا التعريف يركز على الجانب الإجرائي لمحاسبة من تسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث المالية ثم تقديم ملخصات على شكل نتائج فإن هذا التعريف وصف العملية المحاسبية أي ركز على جانب الشكل.

وفي تعريف لاحق قدمته جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) نص على أن المحاسبة: "عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية بغرض تمكين مستخدمي هذه المعلومات من تكوين رأي مستنير واتخاذ القرارات اللازمة".²

وهنا نجد أن تعريف المحاسبة لم يعد مقتصرًا على الجانب الشكلي للممارسة أو ما يجب أن يقوم به المحاسب بل تعداه إلى أهداف أسمى هي توصيل المعلومات من أجل تحليلها وأخذ القرارات اللازمة، ونلاحظ أن هذا التعريف يتماشى مع التطور الذي عرفته المحاسبة وهي المرحلة الثالثة أي أن المحاسبة هي نظام للمعلومات.

¹ - وليد ناجي الحياي، أصول المحاسبة، الجزء 1، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص 81.

² - نعيم دعمش، مبادئ المحاسبة، الطبعة الثالثة، داروائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 4.

الفصل الأول: النظام المحاسبي المالي (SCF) والإفصاح المحاسبي

أما المعهد الأمريكي للخبراء المحاسبين فقد أكد في سنة 1975 على أن المحاسبة: "هي توفير معلومات كمية عن الوحدات الاقتصادية، وأن هذه المعلومات التي هي أساسا معلومات مالية من المفروض أنها ذات فائدة في مجال اتخاذ القرارات الاقتصادية وفي ترشيد عملية الاختيار".

¹ وهنا يتم التركيز ليس على الجانب الإجرائي من حيث الممارسة، مع الإبقاء على اتخاذ القرارات. وهنا اهتم التعريف بالمعلومات المحاسبية أي من خلال المخرجات المحاسبية وعلى المحاسبة كنظام للمعلومات، هذه المعلومات تستخدم في اتخاذ القرارات طبعا من طرف المستخدمين.

في سنة 1975 حاولت جمعية المحاسبين الأمريكيين (AAA) من خلال أعضائها الأكاديميين أن تعيد صياغة تعريف المحاسبة الذي أصدرته سابقا، أما صياغة التعريف الجديد: "... على أنه توفير المعلومات التي يمكن أن تكون ذات فائدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والتي إذا تم توفيرها على هذا النحو سوف تحقق مزيدا من الرفاهية الاجتماعية".²

يعتبر هذا التعريف تجسيدا لاتجاه الحديث في المحاسبة، والذي ينقل اهتمام القوائم المالية صوب أحداث أكثر شمولية بحيث تتضمن ترقية وتدعيم طاقات المجتمع وقدرته، كما ساهم التوجه الجديد في تطوير فرع جديد للمحاسبة يعرف باسم المحاسبة الاجتماعية، والتي تحث المؤسسة الأعمال على الاهتمام بالأنشطة الإنتاجية في البيئة الاجتماعية عن طريق قياس ذلك الأثر وتحديد دور المؤسسة لتحقيق التكاليف والمنافع الاجتماعية وإفصاح ذلك في القوائم المالية.³

تعريف عام: المحاسبة هي تقنية، علم وفن يشمل مجموعة من المبادئ والأسس تستعمل لتحليل وضبط العمليات المالية، وهي وسيلة لمعرفة نتيجة أعمال المؤسسة اعتمادا على مستندات مبررة لها، وتطبيقها يهدف إلى جمع وتقسيم وتقييم واحتساب وتنظيم الحركات معبر بمصطلح نقدي.

¹ - عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل، الكويت، 1990، ص51.

² - سالي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر على المعايير المحاسبية الدولية (دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية)،

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة 2008/2009، ص30.

³ - نعيم دعمش، نفس المرجع السابق، ص41.

المطلب الثاني: وظائف المحاسبة وأهدافها

الفرع الأول: وظائف المحاسبة

للمحاسبة وظائف عدة من بينها:¹

1. الوظيفة القانونية: جاء القانون التجاري في مادته التاسعة (09) والتي تنص على كل "شخص معنوي أو طبيعي له صفة التاجر يجب عليه مسك الدفاتر ليسجل العمليات المحاسبية" نستخلص من هذه المادة أن مسك الدفاتر المحاسبية عملية إلزامية وقانونية، كما أن تحديد الوعاء الضريبي يتم انطلاقاً من النتائج المدونة على مستوى المحاسبة وكذلك أيضاً تبويب العمليات التي تقوم بها المؤسسة.

2. الوظيفة التسييرية: إن المهمة التي تلعبها المحاسبة على مستوى المؤسسة هي تزويد الإدارة بالمعلومات المحاسبية والمالية والاقتصادية الضرورية وهذا من أجل اتخاذ القرارات السليمة والدقيقة، كما تساعد المؤسسة في الرقابة على الموارد المالية والبشرية التي تحدد بها نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة خلال الفترة المحاسبية كتصوير المركز المالي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة.

الفرع الثاني: أهداف المحاسبة

لقد تطورت الغاية من المحاسبة تلبية للظروف الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن حصر أهم الوظائف المحاسبية فيما يلي:² وسيلة إثبات: تعتبر المحاسبة ذاكرة مكتوبة من عمليات المؤسسة، ومن الطبيعي أن تشكل وسيلة إثبات في عالم الأعمال، حيث استخدمها التجار منذ القدم لتحديد ما لهم وما عليهم (حقوق/ديون) مع القدرة على إثبات ذلك، وألزم مرسوم كولبرت سنة 1673م على مسك دفاتر حسابات واحترام قواعد معينة في إعداد الحسابات حتى تكتسب القوة القانونية في حالة المنازعات.

2- وسيلة مراقبة: تقدم المحاسبة معلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة، ومن نتيجة نشاطها في فترة معينة، فهي توفر القاعدة التي يتم على أساسها مراقبة تقسيم الثروات كحصر المساهمين والاشتراكات المالية للأجراء، ومراقبة الوعاء الضريبي والتحقق من صحة التصريحات الضريبية المراقبة بهدف الحراسة والعقاب، إذ تعتمد عليها المراجعة الداخلية والخارجية في عملية المراقبة لمراقبة الغش والأخطاء، ومنه فهي أداة للمراقبة القانونية، الجبائية وأداة للضبط الاجتماعي.

¹ - يعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة وفق للمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص31.

² - غيايدي محمد لين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة

ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص42.

- 3- تساعد على اتخاذ القرارات: تساعد المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات سواء في المؤسسة أو للمتعاملين الخارجيين، ويعتمد المسكرون أساساً على معلومات محاسبة التسيير في عملية القيادة وتسيير نشاطات المؤسسة كذلك توفر المحاسبة المالية معلومات مهمة للتسيير اليومي للزبائن، الموردون، ولاختيار الاستثمارات والتمويل، وتعتمد عليها البنوك لتقديم قروض للمؤسسات والسلطات العمومية في تقديم الإعانات، والموردون لمعرفة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها.
- 4- تساعد على التقييم الاقتصادي والمالي: تسمح البيانات المحاسبية المعالجة بطريقة مناسبة بتقييم الكفاءات والمخاطر الاقتصادية والمالية والتقييم المالي للمؤسسة، وذلك باستخدام التحليل المالي الموجه لمتابعة الانجازات ومقارنتها بالتقديرات داخل المؤسسة.
- 5- تغذي احتياجات الإحصاء والمحاسبة الوطنية: تشكل المحاسبة مصدراً مميّزاً للمعلومات الأولية للإحصائيين والمحاسبين الوطنيين المكلفين بإعداد التقديرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي، وتجمع المعلومات عن طريق التحقيقات السنوية أو الوثائق المحاسبية التي تقدمها إدارة الضرائب.
- 6- تحقيق الثقة وتفضيل الحوار الاجتماعي: تقوم المحاسبة بوظيفة اجتماعية وذلك من خلال توفير الثقة في علاقات العمل بين المتعاملين الاقتصاديين، والتي تنبع من الإيمان بقدرة المعلومات المحاسبية على التعبير عن الواقع، إلى جانب كونها تعتمد في الحوار الاجتماعي بين مختلف الأفراد في المؤسسة، مثلاً نستعمل في البحث عن اتفاقيات بين المسيرين وممثلين العمل، وتحديد فعالية سياسة التسيير في المؤسسة، فيستخدمها المسكرون في الدفاع عن سياستهم، والنقابات للتأكيد على مشروعية مطالبهم.

المطلب الثالث: مبادئ المحاسبة

المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً عبارة عن معايير أعدتها مهنة المحاسبة لتلقى القبول العام في الممارسة العملية للمحاسبة، وتختص بإرشاد وضبط الممارسة المحاسبية خاصة فيما يتعلق بكيفية إعداد التقارير عن الأحداث الاقتصادية للمؤسسة، وهناك أربعة مبادئ وهي:¹

- 1- مبدأ التكلفة التاريخية المحاسبية: يعني هذا المبدأ إن يتم إثبات المعاملات بتكلفتها، أي سعر الاستبدال في تاريخ حدوثها، وهي عندئذ ستكون مساوية للقيمة السوقية العادلة أما بعد الاقتناء فسوف تختلف القيمتان عن بعضهما البعض، وأياً كانت القيمة العادلة فسوف تظل المبادلة مسجلة بالدفاتر بتكلفتها وقت حدوثها.

¹ - عبد الوهاب نصرعلي، القياس والإفصاح المحاسبي وفقاً للمعايير المحاسبية العربية والدولية، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية

الفصل الأول: النظام المحاسبي المالي (SCF) والإفصاح المحاسبي

وترجع أهمية هذا المبدأ في أن التكلفة التاريخية للأصل تكون أكثر صدقا وثقة ويمكن قياسها بموضوعية، بل ويمكن التحقق منها. وبسبب هذا الصدق وهذه الثقة تظل التكلفة التاريخية هي الأنسب في إعداد القوائم المالية رغم أن المعلومات التي تقدمها القيمة العادلة تكون أفضل، في بعض الأحيان.

2- مبدأ المقابلة: ويعني هذا المبدأ أن يتم مقابلة إيرادات الفترة المحاسبية بالتكاليف التي تحملتها المؤسسة في سبيل تحقيق هذه الإيرادات، وصولاً لنتائج أعمال المؤسسة خلال الفترة، سواء كانت صافي دخل أو صافي خسارة. ويؤدي هذا المبدأ أن تقوم إدارة المؤسسة بتحديد أعباء الفترة المحاسبية الذي ساهمت في تحقيق للمؤسسة في نفس الفترة، ثم مقابلتها هذه الإيرادات، من خلال قائمة الدخل، لكي تحدد ناتج المقابلة، سواء كان صافي دخل أو صافي خسارة، تضاف إلى - أو تطرح من- حقوق الملاك.

3- مبدأ الإفصاح الكامل: ويعني هذا المبدأ أن تقدم القوائم المالية للمؤسسة وإيضاحاتها المتممة لها معلومات كافية عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وتدفعاتها النقدية والتغير في حقوق ملاكها، وكذا السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد وعرض هذه القوائم.

ويبنى على ذلك أن المعلومات المفصّل عنها، من خلال الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، يجب أن تكون مكتملة للمعلومات المفصّل عنها من خلال القوائم المالية ولا تتعارض معها وليست وسيلة لتصويب ما قد يكون بها من تحريف.

كما يتضمن الالتزام بهذا المبدأ أيضا الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية وقبل نشر القوائم المالية، مثل تحصيل مبالغ من العملاء أو بيع أصول معينة، طالما كانت هذه الأحداث مرتبطة بالفترة المحاسبية التي أعدت عنها القوائم المالية من ناحية، وقبل تاريخ اعتماد إدارة المؤسسة للقوائم المالية من ناحية أخرى.

4- مبدأ تحقق الإيراد: من المعروف محاسبيا أن الإيرادات تؤدي بالضرورة إلى زيادة حقوق الملاك، وتؤدي أيضا إما إلى زيادة الأصول أو نقص الالتزامات أو كلاهما. وهي مقابل ما أدته المؤسسة للغير من منافع في الصورة سلع أو خدمات. ووفقا لهذا المبدأ يتحقق الإيراد بالبيع أي في لحظة التبادل، أي انتقال السلع والخدمات للعملاء، كما هو الحال في المؤسسات التجارية والصناعية. وأن كان هناك نقاط قد تكون أكثر ملائمة لتحقيق الإيراد ومن ثم الاعتراف به بخلاف التبادل، كما هو الحال في أنشطة المهن الحرة والزراعة والمعادن النفيسة.

المبحث الثاني: ماهية النظام المحاسبي المالي

من خلال الإصلاح المحاسبي في الجزائر قام المجلس الوطني للمحاسبة المكلف بمهمة التوحيد المحاسبي بإعداد النظام المحاسبي المالي الذي يتضمن مجموعة من المعايير المحاسبية المستمدة من المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية.

المطلب الأول: مفهوم المحاسبي المالي

الفرع الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي

تنص المادة الثالثة (3) من قانون رقم 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي أن:

"المحاسبة المالية أو النظام المحاسبي المالي عبارة عن نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"¹.

ويتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية، ومدونة الحسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة ولاسيما:² محاسبة التعهد؛

- استمرارية الاستغلال؛
- قابلية الفهم؛
- الدلالة؛
- المصدقية؛
- قابلية المقارنة؛
- التكلفة التاريخية؛
- أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 11-07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 74، بتاريخ 25 نوفمبر 2007، ص3

² - نفس المرجع أعلاه، ص3-4.

الفصل الأول: النظام المحاسبي المالي (SCF) والإفصاح المحاسبي

ويشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليلاً لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل.

الفرع الثاني: خصائص النظام المحاسبي المالي

نشير إلى أن هذا الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي المحاسبي مستمد من النظام الأنجلوساكسوني، ومدونة الحسابات مستمدة من المخطط المحاسبي العام الفرنسي، ويتميز النظام المحاسبي بعدة خصائص تستخلصها من التعريف:¹

• يركز على المبادئ أكثر ملائمة من الاقتصاد الدولي، وإعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة:

• الإعلان بصفة أكثر وضوحاً وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها

• وإعداد القوائم المالية مما يسمح بالتقليل من التلاعبات وتسهيل مراجعة الحسابات؛

• يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروءة من جراء المقاربات واتخاذ القرارات.

المطلب الثاني: أهداف النظام المحاسبي المالي ومدونة الحسابات

الفرع الأول: أهداف النظام المحاسبي المالي

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف اختيارات المهنيين والمستثمرين، ويساهم تقديم المعلومة المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية بلا شك في تحسين جودتها وسيساعد في تحقيق أهداف عدة يمكن تلخيصها فيما يلي:²

- إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني؛

- تقريب ممارستنا المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية؛

- تمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية وأكثر شفافية؛

- تقييم عناصر الميزانية وفق مبدأ الصورة الوافية والعادلة.

¹ - سفيان نقماري، رحمة بالهادف، واقع التكيف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي، مداخلة مقدمة ضمن المنتدى الوطني حول: النظام

المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، الجزائر، 2013، ص.4.

² - لعشيش جمال، محاسبة المؤسسة والجباية وفق للنظام المحاسبي المالي، متبجة للطباعة، الجزائر، 2011، ص.3.

الفرع الثاني: مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي

تتكون مدونة الحسابات فيما يلي

1- مبادئ مخطط الحسابات

يعد كل كيان مخطط حسابات واحد على الأقل ملائماً لهيكله ونشاطه واحتياجه إلى الإعلام الخاص بالتسيير والحساب هو أصغر وحدة معتمدة لترتيب وتسجيل الحركات المحاسبية. وتجمع الحسابات في فئات متجانسة تدعى طبقة وتوجد فئتان من طبقة الحسابات:

• طبقات حسابات الوضعية؛

• طبقات حسابات التسيير؛

• وكل طبقة تقسم إلى حسابات تعرف بإعداد ذات رقمين أو أكثر في إطار تقنيين عشري.

2- الإطار المحاسبي الإجمالي

• تشكل خلاصة مخطط حسابات الذي يمثل بالنسبة لكل طبقة قائمة حسابات ذات رقمين اثنين الإطار المحاسبي الواجب تطبيقه على جميع الكيانات أيا كان نشاطها وحجمها إلا إذا كانت هناك أحكام خاصة تعنيها. وداخل هذا الإطار يمكن للكيانات أن تفتح جميع التقسيمات الضرورية التي تستجيب لاحتياجاتها وتقرح مدونة حسابات ذات ثلاثة أرقام أو أكثر.

• توزع العمليات المتعلقة بالميزانية في خمسة أصناف حسابات توصف بحسابات الميزانية.

والإطار المحاسبي لحساب الميزانية هو الآتي:

الصنف الأول: حسابات رؤوس الأموال

- رأس المال، الاحتياطات وما يماثلها؛
- الترحيل من جديد؛
- نتيجة السنة المالية؛
- المنتوجات والأعباء المؤجلة خارج دورة الاستغلال؛
- متاح؛
- المؤونات للأعباء - الخصوم غير جارية؛
- الاقتراضات والديون المماثلة؛
- الديون المرتبطة بالمساهمات؛
- حسابات الارتباط الخاصة بالمؤسسات والشركات في شكل مساهمة؛

الصف الثاني: حسابات التثبيتات

التثبيتات؛

- التثبيتات العينية؛
- التثبيتات في شكل امتياز؛
- التثبيتات الجاري انجازها؛
- متاح؛
- مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بمساهمات؛
- تثبيتات مالية أخرى؛
- اهتلاك التثبيتات؛
- خسائر القيمة عن التثبيتات.

الصف الثالث: حسابات المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ

- مخزونات البضائع؛
- المواد الأولية واللوازم؛
- التموينات الأخرى؛
- سلع قيد الانجاز؛
- خدمات قيد الانجاز؛
- مخزونات المنتجات؛
- المخزونات المأتمية من التثبيتات؛
- المخزونات في الخارج (التي هي في الطريق، في المستودع أو إيداع)؛
- المشتريات المخزن

الصنف الرابع: حسابات الغير

- الموردون والحسابات الملحقه؛
- الزبائن والحسابات الملحقه؛
- المستخدمون والحسابات الملحقه؛
- الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقه؛
- الدولة والجماعات العمومية والهيئات الدولية والحسابات الملحقه؛
- المجمع والشركاء؛
- مختلف الدائنين ومختلف المدينين؛
- الحسابات الانتقالية أو الانتظارية؛
- الأعباء أو المنتجات المعينة مسبقا والمؤونات؛
- خسائر القيمة عن حسابات الغير.

الصنف الخامس: الحسابات المالية

- القيم المنقولة للتوظيف؛
 - البنوك والمؤسسات المالية وما يماثلها؛
 - الأدوات المالية المشتقة؛
 - الصندوق؛
 - وكالات التسيقات والاعتمادات؛
 - متاح؛
 - التحويلات الداخلية؛
 - خسائر القيمة عن الأصول المالية الجارية.
- تقسم العمليات المتعلقة لحساب النتائج (التقديم حسب طبيعة الأعباء) على صنفين من الحسابات الموصوفة لحسابات التسيير.

الإطار المحاسبي لهذه الحسابات التسييرية حسب الطبيعة هو الآتي:

الصنف السادس: حسابات الأعباء

- المشتريات المستهلكة؛
 - الخدمات الخارجية؛
 - الخدمات الخارجية الأخرى؛
 - أعباء المستخدمين؛
 - الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة؛
 - الأعباء العملية الأخرى؛
 - الأعباء المالية؛
 - العناصر الغير العادية_ الأعباء؛
 - المخصصات للاهلاك والمؤونات وخسائر القيمة؛
 - الضرائب على النتائج وما يماثلها.
- الصنف السابع: حسابات المنتوجات
- المبيعات من البضائع والمنتوجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتوجات الملحقة؛
 - الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون؛
 - الإنتاج المثبت؛
 - إعانات الاستغلال؛
 - المنتوجات العملية الأخرى؛
 - المنتوجات المالية؛
 - العناصر غير عادية_ المنتجات؛
 - الاسترجاعات عن الخسائر القيمة والمؤونات.

تستعمل المؤسسات بحرية، الطبقات 0، 8 و9 غير مستعملة في الإطار المحاسبي، وذلك لمتابعة محاسبتها التسييرية، والتزاماتها المالية خارج الميزانية. أو من أجل عمليات خاصة محتملة قد لا يكون لها موقع في حسابات الطبقات من 1 إلى 7 فالمتابعة الدائمة للالتزامات المالية خارج الميزانية تشكل إلزاما. وعليه تظهر وضعية هذه الالتزامات في نهاية الفترة في ملحق الكشوف المالية.

المطلب الثالث: مجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي

لقد حدد النظام المحاسبي المالي وفقا للمواد 02.04.05 من القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 مجالات تطبيق هذا النظام كالتالي:

كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاضعة لأحكام الخاصة بها والمعنويين بمسك المحاسبي هو:¹

• الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛

• التعاونيات؛

• الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات مبنية على عمليات متكررة؛

كل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي، ويمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

¹ الجريدة الرسمية، القانون 07-11، العدد 47، مرجع سبق ذكره، المادة 4، ص3.

المبحث الثالث: ماهية الإفصاح المحاسبي

لقد زاد الاهتمام في العقود الأخيرة في بداية الستينات بموضوع الإفصاح، حيث أن هذا الاهتمام لم يأت من فراغ، ذلك باعتبار أن العديد من الجهات تعتمد بشكل كبير في قرارات على ما تنشره الشركات من معلومات، حيث لا تملك هذه الفئات سلطة الحصول على المعلومات التي تحتاجها من دائرة الشركة مباشرة، وبذلك يصعب الوصول إلى مفهوم عام وموحد للإفصاح.

المطلب الأول: تعريف الإفصاح المحاسبي

وأنواعه الفرع الأول: تعريف الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح وليد الانفصال بين الملكية والإدارة وهو إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية عن المؤسسة بحيث يعينها على اتخاذ القرارات الرشيدة.

كما يعرف الإفصاح بأنه: عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكتملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات الشركة.¹

فقد عرف الإفصاح بشكل عام بأنه: بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها. فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها.

وعرف الإفصاح المحاسبي كما يلي: إظهار المعلومات التي قد تؤثر في موقف اتخاذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم المالية والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل.

كما عرف أيضا على أنه: شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.

ومن جهة أخرى فقد عرف الإفصاح المحاسبي بأنه: تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد.

¹ - خليل عبد الرزاق، عبيدي نعيمة، الإفصاح المحاسبي بين متطلبات الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي SCF وتحديات البيئة الجزائرية في ظل الحوكمة والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: الإفصاح المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS والمعايير الدولية للمراجعة ISA، جامعة سعد دحلب بالبلدية، الجزائر، يومي 31 و41 ديسمبر 2011، ص 3.

ونلاحظ أن التعاريف السابقة ركزت على ضرورة إظهار المعلومات بشكل يعكس حقيقة وضع المؤسسة دون تضليل بحيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم، إلا أنها اختلفت فيما بينها حول كمية ومقدار المعلومات المقدمة إلى مستخدميها، فالتعريف الأول اظهر ضرورة إبراز كافة المعلومات أما التعريف الثاني فقد ركز على المعلومات الضرورية فقط. ولم يوضح التعريفان الأول والثاني طبيعة مستخدم المعلومات، فالمستخدمين من القوائم المالية إلى اختلاف مستوهم الثقافي والاقتصادي والمحاسبي يتميزون بتفاوت قدراتهم في معالجة هذه المعلومات لذلك كان لابد من التمييز بين المستخدمين (كما ورد في التعريف الثالث) أي وجود مستخدمين داخليين يقود إلى الإفصاح داخلي موجه بالدرجة الأولى إلى إدارة الوحدة الاقتصادية حيث يتم توصيل المعلومات إلى مستخدميها بدون أي صعوبة حيث يسهل ذلك الاتصال المباشر بين الإدارة والمحاسب، كما أن وجود المستخدمين الخارجيين يقود إلى الإفصاح الخارجي الذي يتجلى بضرورة إعداد القوائم المالية الأساسية.¹

ويتضح أيضا أن مفهوم الإفصاح يعني توصيل المعلومات المحاسبية إلى الأطراف المستخدمة لها الداخلية والخارجية، بحيث تكون هذه المعلومة مفيدة وضرورية توضح حقيقة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية ونشاطها، مما يجعل هذه المعلومة تساهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة التي تهدف استمرارية عمل هذه الوحدة.²

¹ - رولا كاسرلايقة، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة المصرفية في كلية كلية نيل شهادة الماجستير في المحاسبة المصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2007، ص54-55.

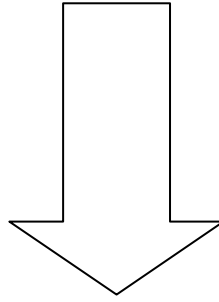
² - زلاسي رياض، إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة ورقلة، 2011-2012، ص74.

فالشكل التالي يوضح الإفصاح المحاسبي كوظيفة محاسبية لتوصيل المعلومات لمستخدميها:

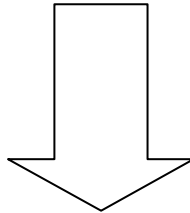
الشكل رقم 1(1-): الوظيفة المحاسبية للإفصاح
وظيفة القياس (تجميع، تبويب، تسجيل البيانات
عن الأصول الاقتصادية ومصادرها وتغيراتها خلال
لفترة محاسبية)

معايير محاسبية تحكم القياس
والاعتراف والإفصاح وقوانين منظمة
الشركات



- ✓ القوائم المالية:
 - ✓ قائمة الدخل
 - ✓ قائمة المركز المالي
 - ✓ قائمة التدفق النقدي
 - ✓ قائمة التغير في حقوق الملكية
- (تتضمن معلومات محاسبية)

المحاسبي



الإفصاح

وظيفة الاتصال (توصيل البيانات والمعلومات إلى الفئات المستخدمة لها)

المصدر: زلاسي رياض، مرجع سبق ذكره، ص 47.

الفرع الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي

هناك أنواع مختلفة لطرق الإفصاح المحاسبي يمكن تصنيفها كما يلي:¹

1- الإفصاح المحاسبي وفقا لأغراضه:

وينقسم بدوره إلى نوعين:

• الإفصاح الحمائي:

ويقصد به توفير الحد الأدنى من المعلومات التي يجب توفيرها بقصد حماية المستثمرين العاديين الغير الخبراء.

• الإفصاح التدقيقي أو الإعلامي:

ويقصد به توفير كامل المعلومات اللازمة للتحليل الاستثماري.

2- الإفصاح المحاسبي وفقا لإلزاميته:

وينقسم بدوره إلى نوعين:

• الإفصاح الرسمي أو الإلزامي:

ويتمثل في المعلومات التي تلزم الشركات بعرضها بموجب المعايير المحاسبية وقانون الشركات وقانون الأوراق المالية ، وبموجب تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة البورصة.

• الإفصاح الاختياري أو الإضافي:

ويمثل المعلومات الصادرة التي تبادر الشركات التي نشرها طوعا وبدون إلزام وذلك سعيا منها لتحسين نوعية الإفصاح.

ويمكن تقسيم الإفصاح أيضا تبعا لأهدافها كما يلي:²

¹ - حسياني عبد الحميد، أهمية الانتقال للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS وللمعلومة المالية كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات، مذكرة تخرج

ضمن .متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، 2009-2010، ص62-63

² - صبايحي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS وأثره على جودة المعلومة، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة

الماجستير، فرع محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص65-66.

• الإفصاح الكامل (الشامل):

يشير إلى مدى شمولية التقارير وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق من نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

• الإفصاح العادل:

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يتضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى، من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

• الإفصاح الكافي:

يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى، كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار، بالإضافة على أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

• الإفصاح الملائم:

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

• الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):

أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية والغير العادية في القوائم المالية، ونلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية، يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

• الإفصاح الوقائي (التقليدي):

يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية، بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن، والهدف الأساسي لذلك حماية المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات،

لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية، فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

يمكن القول أنه لا توجد اختلافات جوهرية بين هذه المفاهيم، إذا ما استخدمت في إطارها الصحيح، حيث أن الهدف الحقيقي يتمثل في إعلام مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات الجوهرية الملائمة، لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم بأفضل طريقة ممكنة، مع مراعاة الموازنة بين المنافع والتكاليف، فالإفصاح المعاصر يهدف إلى تقديم معلومات مفيدة في أغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية.

المطلب الثاني: مقومات الإفصاح المحاسبي والعناصر المؤثرة فيه

الفرع الأول: مقومات الإفصاح المحاسبي

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية:¹

1- المستهدف للمعلومات المحاسبية :

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فمنها من تستخدمها بصورة مباشرة، ومنها من تستخدمها بصورة غير مباشرة، ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية: الملاك الحاليون والمحتملون، الدائنون، المحللون الماليون، الموظفون، الجهات الحكومية التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها. وقد كرس دفين (Devine) أهمية تحديد الجهة المستخدمة للمعلومات المحاسبية وذلك كركن أساسي في أركان تحديد إطار الإفصاح المناسب.

2- أغراض استخدام المعلومات المحاسبية :

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية لعنصر أساسي هو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملائمة (In Formation Relevance) وفي هذا الإطار تلتقي وجهتا نظر أهم مجعنين مهنيين في الولايات المتحدة الأمريكية فهما: المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) والجمعية الأمريكية للمحاسبين (AAA)، فقد عبرت الثانية عن وجهة نظرها حيال ذلك بالنص في أحد التقارير الصادرة عنها عام 1977 على ما يلي: "في حين تعتبر الأهمية النسبية (Materiality) بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح وتعتبر الملائمة (Relevance) المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، وتعتبر الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، لذا تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدام هذه المعلومات من الجهة الأخرى.

¹ - وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، الجزء الثاني، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص 371-380.

3- طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها :

تتمثل الخطوة التالية في تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها وتتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حالياً في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية وهي :

قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة ثم قائمة التغيرات في المركز المالي هذا إضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعتبر ضرورية لكن نظراً لتعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من تلك القوائم. لكن القوائم المالية تعد في واقع الأمر بموجب مجموعة من الافتراضات والأعراف والمبادئ التي تدخل في نطاق المتعارف عليه بين المهنيين بالمبادئ أو الأصول المحاسبية المتعارف عليها لذا يترتب على ذلك مجموعة من القيود والمحددات على كل نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم.

4- أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية :

إن القدرة على قراءة التقارير المالية ومضمونها يتطلب قدرًا كبيراً من المهارة والخبرة وعليه يجب أن يراعي معدوا القوائم المالية عدم عرض المعلومات في مكان يصعب الاهتداء إليه.

ومدى قابليتها للقراءة والفهم ومستخدمي البيانات المالية ولذا يتطلب أيضاً ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة عموماً جرى العرف على أن يقيم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصاً التفاصيل أما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم أو في جداول أخرى مكملتها تلحق بها كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية.

الفرع الثاني: العناصر المؤثرة في الإفصاح المحاسبي

يوجد عدد من العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح بالتقارير المالية وقد أمكن تقسيمها إلى: عوامل بيئية تتعلق بالمجتمع الذي تعد فيه التقارير المالية، وأخرى تتعلق بالمعلومات المالية التي يتعين الإفصاح عنها، وأخيراً هناك عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية ذاتها ويتضح ذلك فيما يلي:¹

1- عوامل البيئة:

تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية، وعوامل أخرى ناتجة من حاجة المستفيدين إلى مزيد من المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية وأثرها على المشروع، بغرض المقارنة بين الوحدات الاقتصادية مع بعضها وتحديد المسؤولية الاجتماعية لكل منها.

¹ محمود ابراهيم تري، تحليل التقارير المالية، الطبعة 2، مطابع جامعة تملك سعود، السعودية، 1995، ص 28-03.

ويبدو ذلك من المقارنة بين التقارير المالية التي تعد في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية حيث يحدد قانون المؤسسات في إنجلترا التقارير التي يجب إعدادها وطرق عرض المعلومات المالية في القوائم المالية والعلاقة بين هذه المعلومات والمعلومات الأخرى الواردة بتقرير الإدارة، وأشار قانون المؤسسات الانجليزي أيضا إلى ضرورة توزيع هذه التقارير على المساهمين لمناقشتها قبل إقرارها.

بينما لا يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية قانون للشركات يحدد المعلومات التي يجب أن ترد بالتقارير المالية، وإنما تعد في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة، وهي تحوي غالبا تقرير مجلس الإدارة وقائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وقائمة التدفق النقدي، بالإضافة إلى بعض المعلومات الإحصائية الأخرى، وقد يرجع أسباب هذا الاختلاف بين التقارير المالية والمعلومات الواردة بها في كل من إنجلترا وأمريكا إلى السلطة التي تشرف وتراقب على هذه الشركات، ومدى حاجة المستفيدين أو من يمثلهم من المعلومات المالية حيث يهتم المستثمر في أمريكا أساسا برقم صافي الدخل بينما يهتم المستثمر في إنجلترا بقيمة المبالغ الموزعة ومدى قدرة المشروع على سداد التزاماته في المستقبل.

2- عوامل تتعلق بالمعلومات:

تتأثر درجة الإفصاح بالمعلومات وخاصة من ناحية مدى توافر الملائمة والثقة في هذه المعلومات علاوة على القابلية للتحقق والمقارنة، ومقارنة التكلفة بالعائد (اقتصادية المعلومات) وتحدد تكلفة المعلومات مستوى الإفصاح الموفر في القوائم المالية، أي أن تكون المنفعة من المعلومات تفوق تكلفة الحصول عليها، وإعدادها وعرضها في القوائم المالية.

3- عوامل تتعلق بالشركة:

وهي: حجم الشركة، وجد في عدد من الدراسات الميدانية علاقة بين حجم الشركة ودرجة الإفصاح في القوائم المالية، ويرجع ذلك إلى أن تكلفة المعلومات تكون قليلة الأهمية من الشركات الكبيرة قياسا بالشركات الصغيرة عدد المساهمين، بحيث توجد عاقبة طردية بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح على أن زيادة عدد المساهمين يؤدي إلى زيادة درجة الإفصاح. ولهذا العامل أثر مباشر على درجة الإفصاح بسبب الشروط التي تضعها تلك الأسواق، المدقق الخارجي، حيث يقوم بتقويم درجة الإفصاح عند تدقيقه لحسابات الشركة، للوقوف على مدى إلزامها بالأسس، والقواعد والمبادئ، والسياسات المحاسبية والمعايير والقواعد المهنية التي يفرضها قانون المهنة.

المطلب الثالث: أساليب الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير

الفرع الأول: أساليب الإفصاح المحاسبي

توجد العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها لغرض الإفصاح عن المعلومات المالية وبيان أثر الأحداث الاقتصادية في التقارير المالية أو الملاحق، وهي أساليب مكتملة لبعضها البعض حيث يتوقف استخدام أي من هذه الأساليب على طبيعة ونوعية ودرجة وأهمية المعلومات، فهناك معلومات تعتبر أساسية ويجب إظهارها ضمن المكونات الأساسية للقوائم المالية أو في الهوامش وحتى لا تكون عملية الإفصاح غير منظمة وعشوائية، هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح، والتي تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق بين أوساط المحاسبين والمستخدمين للأوضاع المالية منها:¹

1- إعداد القوائم المالية وترتب بنودها:

إذ أنه جزء مهم من الإفصاح المحاسبي في عرض القوائم المالية، وترتب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، تسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين واستخلاص المعلومات.

2- الملاحظات الهامشية:

يتم استخدام الملاحظات الهامشية لتوضيح أو تفسير أو إضافة معلومات أقل أهمية، المتعلقة بعناصر القوائم المالية، والتي يمكن أن تحتوي على المعلومات كمية أو وضعية كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة بتاريخ الميزانية أو الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة، إضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.

3- الملاحق:

وتشمل على قوائم إضافية ترفق مع القوائم الأصلية، يتم من خلالها إعطاء عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية، والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية ومثال ذلك الأصول الثابتة وطرق الامتلاك، قائمة المركز المالي على أساس التغير في المستوى العام للأسعار، قائمة المدينين ومخصص الديون المشكوك فيها، قائمة المخزون السلعي... الخ.

4- المعلومات الموجودة من خلال الأقواس:

تستخدم الأقواس في القوائم المالية لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية والتي يصعب فهم طرق احتسابها أو ظهورها من قبل المستخدمين غير الملمين بالمحاسبة، مثل بيان المبدأ تقييم مخزون نهاية المدة.

¹ محمد الم بروت أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، أترك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 584.

5- تقرير المراجع:

يعتبر من ضمن وسائل الإفصاح المستخدمة والمتفق عليها تقرير المراجع الخارجي وتقرير مجلس إدارة المؤسسة، حيث من خلال تقرير المراجع إعطاء رأي فني محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة.

الفرع الثاني: الشفافية في التقارير

يشمل الهدف من إعداد القوائم المالية توفير معلومات عن المركز المالي (الميزانية) والأداء (قائمة الدخل) والتغيرات في المركز المالي (قائمة التدفقات النقدية) للمؤسسة، ويتم تأمين وضمان وجود الشفافية في القوائم المالية، من خلال الإفصاح الكامل، وعن طريق توفير العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات إلى مدى واسع من المستخدمين.

ويقصد بالشفافية قيام المؤسسة أو الجهة المعنية، بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت التصرف المساهمين وأصحاب الحصص والمتعاملين في السوق، وإتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها وعدم حجب المعلومات في ما عدا تلك التي يكون من شأنها الإضرار بمصالح المؤسسة أو الجهة المهنية، فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها على أن تكون هذه البيانات والمعلومات المالية وغير المالية معبرة عن المركز الحقيقي للمؤسسة، وتوجد عدة شروط يجب توافرها في أي معلومة أو إجراء يتصف بالشفافية منها:¹

- أن تكون الشفافية في الوقت المناسب، حيث أن الشفافية المتأخرة تكون عادة لا قيمة لها ويعلن عنها أحيانا فقط لاستفتاء الشكل ونسشهد على ذلك بميزانيات الشركات التي تنشر بعد شهور أو سنوات من صدورها؛

- أن تكون واضحة على النحو الذي يزيل غموض الألفاظ غير المفهومة أو التي تستخدم بعض عبارات المعايير المحاسبية مثل صافي الربح قبل الفوائد أو صافي الربح قبل الضريبة دون الإشارة إلى الخضوع والإعفاء من الضريبة لصافي الربح؛

- أن ترتبط الشفافية بمبدأ المساءلة في حد ذاتها ليست غاية، بل وسيلة لإظهار الحقائق والأخطاء ومحاسبة المقصرين.

ولقد كشفت الأزمات العالمية والانحرافات التي تمت في المؤسسات الكبرى، الحاجة الماسة إلى تدعيم مفاهيم الإفصاح والشفافية والمساءلة والنزاهة وحوكمة المؤسسات، وترسيخ تطبيقها حتى تحول دون تكرار مثل هذه الأزمات لأن افتقاد الشفافية أدى إلى افتقاد المساءلة التي تلزم المسؤولين تقديم التوضيحات

¹ - لطيف زيود، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، العدد 1، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 29، سوريا، 2007، ص 178.

اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش، وتتطلب المساءلة حرية الوصول إلى المعلومات ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق الإفصاح.

فالإفصاح المحاسبي يحقق الشفافية والشفافية تؤدي إلى جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، وذلك من أجل الحفاظ على المصالح المساهمين والإطراف الأخرى، فكل المؤسسة ملزمة قانونياً بإعطاء معلومات ضرورية صادقة وكافية لكل المتعاملين، وعلى العكس من ذلك فإن إخفاء المعلومات يؤدي إلى الغموض والابهام أو عدم الوضوح، مما يؤثر على جودة المعلومات.¹

¹. صبايحي نوال، مرجع سبق ذكره، ص 102-103.

خلاصة الفصل:

من خلال عرضنا لهذا الفصل والذي كان يتمحور حول محاولة الإلمام بعناصر الإطار العام للمحاسبة والنظام المحاسبي المالي الجديد والإفصاح المحاسبي تبين لنا ما يلي:

إن تطبيق نظام محاسبي مالي سيؤدي إلى التغيير في العادات والممارسات المحاسبية السابقة ويؤثر على الوظيفة المالية والمحاسبية في المؤسسات بسبب غياب التكوين والتدريب على النظام المحاسبي الجديد إلا أنه من ناحية أخرى فلا يمكن أن يعطي النظام المالي المحاسبي ثماره وهو يطبق في مؤسسات تفتقر إلى كوادر بشرية مختصة في هذا النوع من المحاسبة ومؤهلة لتطبيق هذا النظام ولاسيما افتقارها إلى مسيرين يعطون الأهمية البالغة من شفافية ودقة والإفصاح عن المعلومات المحاسبية المقدمة، بالإضافة إلى نقص وقد يكون انعدام في بعض المؤسسات لوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة.

إن الإفصاح المحاسبي تطور بتطور الفكر المحاسبي سواء من الجانب المهني أو الأكاديمي، إذ لم تعد المحاسبة فن التسجيل وتبويب الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية بل أصبحت تلعب دورها كنظام للمعلومات المحاسبي، من خلال قياس وتحليل وتقديم المعلومات الضرورية عن المؤسسة للأطراف التي لها مصالح معها، مما استوجب السعي نحو وضع تشريعات قانونية ومعايير متفق عليها من طرف الممارسين تخص عملية الإفصاح وكيفية عرض المعلومات في القوائم المالية، وذلك لإزالة العوائق من خلال تقليل الفجوة الموجودة بين الأنظمة المحاسبية المختلفة بغية الوصول إلى توحيد محاسبي عالمي.

العلم للثاني

الأنظمة المالية وفق النظام المصرفي العالمي (SCF) والبنك المصرفية الدولية (IAS/IFRS)

تمهيد:

المحاسبة عبارة عن نظام للمعلومات له مدخلات ومخرجات، تتمثل هذه الأخيرة في القوائم المالية التي تعبر عن الوضعية المالية والمحاسبية للمؤسسة بشتى أنواعها. وعليه فهي تعد وسيلة أساسية لتوصيل المعلومات إلى مستخدميها، وحتى تكون هذه القوائم مفهومة وواضحة لكل الأطراف المستخدمة لها داخل أو خارج الدولة التي تعمل فيها المؤسسات لابد أن تعد وفق أسس ومبادئ متعارف عليها دولياً، لذلك تعد معايير الإبلاغ المالي الدولي مرجعية للعديد من المؤسسات لإعداد قوائمها المالية خاصة على المستوى الدول التي لا تملك معايير خاصة بها.

ولقد حققت معايير المحاسبة الدولية انتشاراً عالمياً واسعاً، كما أنه هناك اتجاهها دولياً واضحاً لتبني عوامة المعايير الدولية للمحاسبة لمجموعة واحدة من المعايير العالمية عالية الجودة، لتستخدم بصفة أساسية وإلزامية خلال الفترات القادمة بواسطة آلاف المؤسسات على المستوى العالمي، وذلك باعتبارها مصدراً أساسياً لضوابط إعداد القوائم المالية وتوحيد أسس عرضها والإفصاح عنها.

وفي هذا الصدد ارتأينا أن نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية

المبحث الثاني: المعايير المحاسبية الدولية (IAS) وإعداد التقارير المالية (IFRS)

المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي (SCF)

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية من أهم التقارير المحاسبية، فهي ذو فائدة كبيرة لإدارة المؤسسة لأنها توضح مدى نجاحها أو فشلها في مواردها المتاحة، ومن ناحية أخرى فإن القوائم تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات المالية للجهات الخارجية التي تهتم بأعمال المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية

الفرع الأول: تعريف القوائم المالية

حسب المعيار المحاسبي الدولي IAS1 فالقوائم المالية يقصدها "تلك التي يتوقع أن تلبى احتياجات المستعملين الذين لا تتوفر لديهم السلطة على طلب المعلومات التي تتلائم مع رغباتهم واحتياجاتهم الخاصة".¹

ويمكن تعريفها أيضا أنها: "مجموعة من الوثائق المحاسبية التي تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية التالية للمؤسسة في تاريخ غلق الحسابات وذلك من خلال الميزانية، وتوضيح الكفاءة في الأداء من خلال حساب النتائج، وتحديد تغيرات وضعية الخزينة من جدول تغيرات الخزينة، وذلك من أجل تلبية احتياجات كل المستعملين لهذه المعلومات عند اتخاذهم للقرارات الاقتصادية".²

وتعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنه تقتبس المركز المالي للمؤسسة، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، ويمكن كذلك التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية، حيث أنها تمثل نتائج النشاط في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، أو بعبارة أخرى هي ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها، وتعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات المالية.

وقد تطرق المعيار المحاسبي الدولي IAS1 إلى عرض القوائم المالية، وكذلك صدر عن مجلس المعايير المحاسبية IASB دليل عن كيفية إعداد القوائم المالية استنادا إلى معايير التقارير المالية الدولية.³

¹ - عقاري مصطفى، المعيار المحاسبي الدولي رقم 10: عرض القوائم المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الأول، جامعة باتنة، 2007، ص 31.

² - Robert Obert, *pratique des normes IAS/IFRS*, DUNOD, Paris, 2002, P54

³ - أوسير منور، مجبر محمد، أثر تطبيق النظام المحاسبي الجديد على عرض القوائم المالية "حالة جدول حساب النتائج"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: "النظام المحاسبي المالي الجديد" تجارب، تطبيقات وآفاق، يومي 71/81 جانفي 2010، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، ص 3.

الفرع الثاني: الخصائص النوعية للقوائم المالية

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين ومن بين هذه الخصائص نجد ما يلي:¹

1. القابلية للفهم (Intelligibilité): إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين، لهذا الغرض فإنه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية. وعلى كل حال، فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل المستخدمين.

2. الملائمة (Pertinence): لتكن المعلومة مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار، وتكون المعلومة ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم لتقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتها الماضية.

3. المصدقية (Fiabilité): لتكن المعلومة مفيدة يجب أن تكون موثوق فيها ويعتمد عليها وتتسم المعلومات بالمصدقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعتبر بصدق عما يقصد أن تعتبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه. ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوق فيها بطبيعتها أو طريقة تمثيلها لدرجة أن الاعتراف بها يمكن أن يكون مضللاً.

4. التعبير الصادق: لكي تتصف المعلومات بمصدقية يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تصورها أو من المتوقع أن تعبر عنها بصورة معقولة وتعرض غالبية المعلومات المالية إلى بعض المخاطر في كونها لا ترقى إلى التعبير الصادق الذي يفهم أنها تصوره، وهذا ليس بسبب التحيز فيها، ولكن إلى الصعوبات الملازمة والمتأصلة في التعرف على العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يجب قياسها.

5. الجوهر قبل الشكل: لكي تعبر المعلومات تعبيراً صادقاً عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تعبر عنها، فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس مجرد شكلها القانوني، أن جوهر المعلومات المالية والأحداث الأخرى ليس دائماً متطابقاً مع تلك التي تظهر في شكلها القانوني.

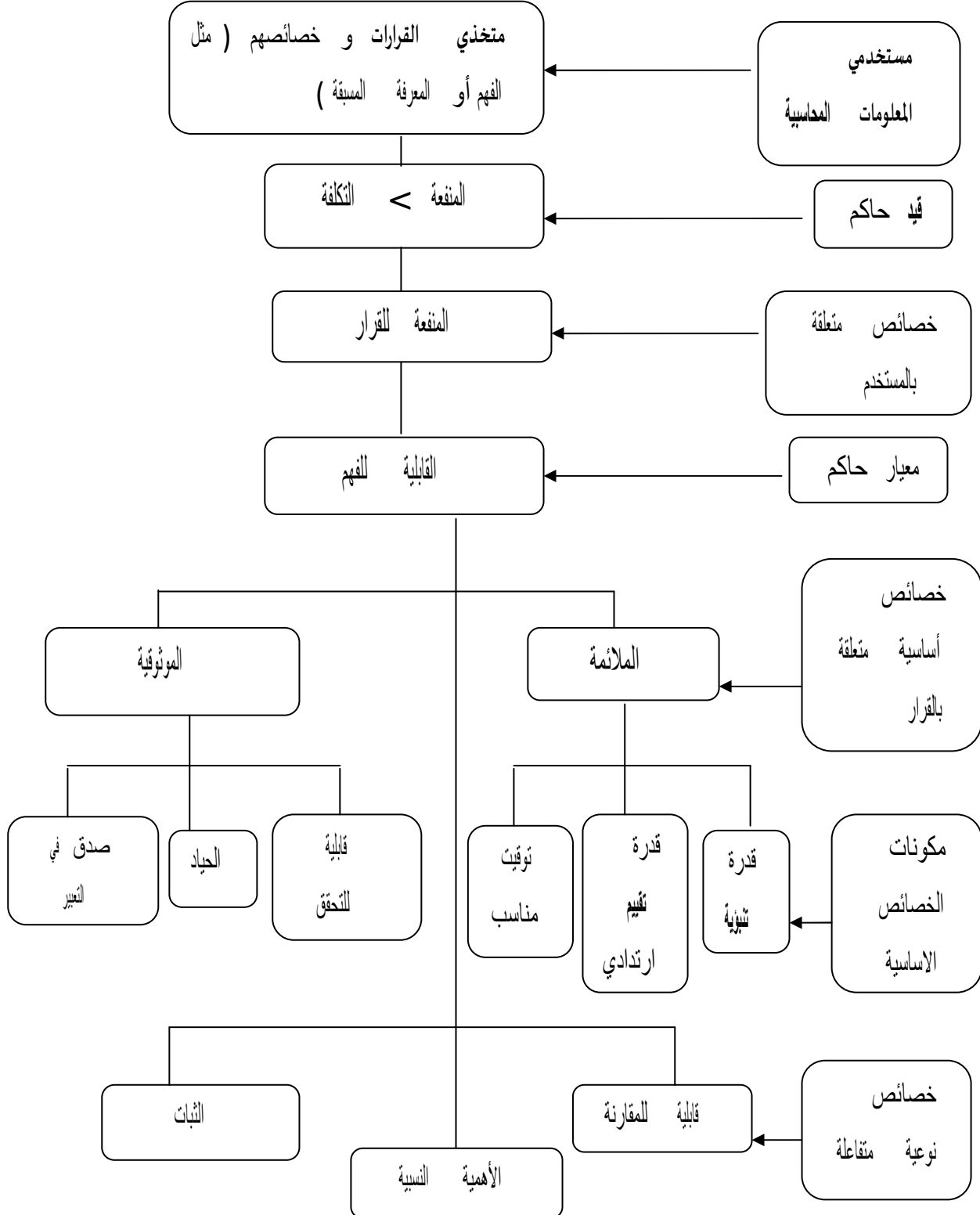
¹ - أحمد علي إبراهيم، وفاء يحي أحمد حجازي، قراءة القوائم المالية، كود 143، مركز التعليم المفتوح بجامعة بنها، القاهرة، 2008، ص 10-21.

6. الحياد: يجب أن تتصف المعلومات المعروضة في القوائم المالية بالحياد والخلو من التحيز حتى تتصف بالمصداقية، ولا تعتبر القوائم المالية محايدة إذا كانت طريقة اختيار أو عرض المعلومات تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفاً.

7. الاكتمال: حتى تتصف المعلومات بمصداقية يجب أن تكون المعلومات في القوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة، أن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة، هكذا تصبح غير صادقة وغير ملائمة.

8. القابلية للمقارنة (Comparabilité): يجب أن يكون المستخدمين قادرين على مقارنة القوائم المالية للمؤسسة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء كما يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمؤسسات المختلفة من أجل أن يقيموا مراكزها المالية وأدائها والتغيرات في مركزها المالي. أما بالنسبة لمجلس معايير المحاسبة المالية FASB فتناول الخصائص النوعية للمعلومات المالية كما يلي:

الشكل رقم (2-1): الخصائص النوعية للقوائم المالية



المصدر: رضوان حلوة حنان، مدخل للنظرية المحاسبية، الطبعة 2، داروائل للنشر، الأردن، 2009، ص 68.

المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية ومستخدميها

الفرع الأول: أهداف القوائم المالية

تتضمن الأهداف العامة للقوائم المالية، كما وردت في القائمة رقم 4 الصادرة عن مجلس مبادئ المحاسبة APB

المنبثق عن مجلس المحاسبين القانونيين الأمريكي مايلي

1. تقديم معلومات موثوقة تتعلق بالموارد الاقتصادية والالتزامات الخاصة بالمشروع لتحقيق:

• القدرة على تقييم نقاط القوة والضعف للمشروع؛

• بيان مصادر التمويل والاستثمارات للمشروع؛

• تقييم قدرته على مواجهة الالتزامات ؛

• بيان أساس المصادر الخاصة بالمشروع لتقييم قدرته على النمو.

2. تقديم معلومات موثوقة حول تغييرات في صافي موارد المشروع الناتجة عن الأرباح المتحققة من

الأنشطة المباشرة من أجل تحقيق تحديد توزيعات الأرباح المتوقعة للمستثمرين وإظهار قدرة عمليات

المشروع في شداد التزامات الدائنين والموردين..الخ؛

3. تقديم معلومات مالية يمكن استخدامها لتقدير الأرباح المحتملة للمؤسسة؛

4. الإفصاح عن أية معلومات أخرى ملائمة كحاجات مستخدمي القوائم المالية.

الفرع الثاني: مستخدمي القوائم المالية

يشمل مستخدمي القوائم المالية حسب المعايير المحاسبية الدولية على: المستثمرين الحاليين والمحتملين

والموظفين والمقرضين، الموردين والدائنين التجاريين الآخرين والعملاء والحكومات ووكلائها والجمهور،

ويستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع بعض من حاجاتهم للمعلومات والتي تشمل ما يلي:

1

¹. أحمد علي إبراهيم، وفاء يحي أحمد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص6-7.

- **المستثمرون:** يهتم مقدمي رأس المال المخاطر ومستشاريهم بالمخاطرة المصاحبة لاستثماراتهم والمتأصلة فيها والعائد المتفق منها، أنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع كما أن المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع وعلى توزيع أرباح الأسهم؛
- **الموظفون:** يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب الأعمال كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل؛
- **المقرضون:** يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق؛
الموردون والدائنون التجاريون الآخرون: يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق، ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمؤسسة على مدى أقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على استمرار المؤسسة كعميل رئيسي لهم.
- **العملاء:** يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرار المؤسسة، خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو الاعتماد عليها؛
- **الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها:** تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد، وبالتالي أنشطة المؤسسة، وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات متشابهة؛
- **الجمهور:** تؤثر المؤسسة على قرار الجمهور بطرق متنوعة فعلى سبيل المثال، قد تقدم المؤسسات مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين. ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المؤسسة وتنوع أنشطتها.

يمكن عرض مستعملي المعلومات المحاسبية وطبيعة علاقاتهم بها وفق الجدول التالي:

جدول رقم 2(1): مستعملي المعلومات المحاسبية

| المستعملون | أنشطتهم | حاجاتهم للمعلومات |
|---------------------|--|---|
| المسيرون | تسيير وإعداد الإستراتيجية | تقييم الذمة والنتائج |
| الحكومة | إعداد ومراقبة الأنظمة والإجراءات الجبائية، إعداد الإحصاءات الوطنية | نشاطات المؤسسة، توزيع الموارد ومكونات النتائج |
| المستثمرون | الاستثمار | المخاطر الربحية، العائد على الاستثمار |
| المقرضون | تقييم الضمانات المقدمة، تقديم العروض | قدرة السداد |
| الزبائن والموردون | التعاقد مع الزبائن | الاستمرارية / قدرة السداد |
| الموظفون | التعاقد مع المؤسسة، التفاوض حول الأجور والمناصب | الاستمرارية، كفاءة وشرعية المسيرين |
| المراجعون الخارجيون | - التحقق من صحة الصورة الوفية - احترام القواعد المحاسبية والجبائية والاجتماعية... الخ | حالة الذمة والنتائج |
| الجمهور العريض | تلقي صورة المؤسسة وسمعتها | نشاطات المؤسسة وتطورها، دورها الاجتماعي |

Source: Jaen Luc Siruguet et les autres, le contrôle interne bancaire et la fraude, éd DUNOD,

Paris, 2006, P136.

المطلب الثالث: تقديم القوائم المالية

طبقا للمادة 25 من قانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428م الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمذكور أعلاه، تشمل الكشوف المالية حسب النظام المحاسبي المالي على ما يلي:

- الميزانية؛
- حسابات النتائج؛
- جدول سيولة الخزينة؛
- جدول تغير الأموال الخاصة؛
- الملاحق.

1. الميزانية:

عرفت المادة 32 من المرسوم التنفيذي 08/156 الميزانية كالتالي: " تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، يبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية".

إذن وطبقا ل (ن.م.م) فالميزانية هي جدول أو قائمة تظهر عناصر كل من الأصول والخصوم وعلى أساس تصنيف خاص حيث تصنف الأصول إلى عناصر جارية وأخرى غير جارية أما الخصوم فتصنف إلى أموال خاصة وخصوم غير جارية وخصوم جارية.¹

وجاء في المادة 220-1 أن " الميزانية تصف بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم وتبرز بصورة منفصلة على الأقل الفصول (أي العناصر) التالية عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول:²

ويتم تبويب حسابات الميزانية وفقا للنظام المحاسبي المالي ضمن ثلاث مجموعات رئيسية، حيث تصنف البنود المختلفة ضمن: الأصول، الخصوم والأموال الخاصة، ويتم تنظيم الأصول والخصوم في الميزانية ضمن عناصر جارية وعناصر غير جارية وفقا لشروط أبرزها معيار المدة الزمنية ويتم ترتيبها وفقا للبنية الهيكلية التالية:

1- الأصول:

تتكون الأصول من الموارد التي تسيورها المؤسسة بفعل أحداث ماضية، والموجهة لأن توفر لها منافع اقتصادية مستقبلية وتتشكل هذه الأصول من أصول غير جارية، وأصول جارية.³

¹ - عبد الرحمن عطية، المحاسبة العامة وفق للنظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2009، ص 01.

² نفس المرجع أعلاه، ص 155-156.

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 62 ماي 2008، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 27، المادتين 20-21، ص 31.

أ- الأصول غير جارية:

- وهي الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة المؤسسة مثل الأموال العينية الثابتة أو المعنوية¹، وتتمثل هذه الأصول فيما يلي:²
- التثبيات غير المادية (تثبيات معنوية) مثل العلامات التجارية، فارق الاقتناء...الخ؛
 - التثبيات المادية مثل الأراضي، المباني... الخ؛
 - التثبيات في شكل امتياز؛
 - التثبيات الجارية انجازها؛
 - التثبيات المالية مثل سندات المساهمة، سندات مثبتة أخرى... الخ .

ب - الأصول الجارية:

- هي الأصول التي تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية التي تمثل الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال وانجازها في شكل سيولة الخزينة، والأصول التي تتم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة، بالإضافة إلى السيولات أو شبه السيولات التي لا تخضع استعمالها لقيود، وتتمثل أهم هذه الأصول فيما يلي:
- المخزونات؛
 - الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة مثل المدينون، أوراق القبض...الخ؛
 - الموجودات وما يماثلها مثل القيم القابلة للتوظيف، أشباه الخزينة...الخ .

2- الأموال الخاصة:

وهو ما تبقى من أصول المؤسسة بعد طرح كل خصومها، فهي تمثل فائض أصول المؤسسة عن خصومها. وتتمثل كل من رأس المال الصادر، العلاوات والاحتياطات، فارق التقييم، فارق إعادة التقييم، فارق المعادلة، الترحيل من جديد ونتيجة السنة المالية.

3- الخصوم:

وهي التزامات حالية للمؤسسة ناتجة عن أحداث ماضية، والتي تتطلب عملية سدادها وتسويتها خروج تدفقات من الموارد التي تملكها المؤسسة وتمثل منافع اقتصادية³، وتنقسم الخصوم إلى:

¹ - نفس المرجع أعلاه، المادة 21، ص31.

² - كتوش عاشور، المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص49.

³ - كتوش عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 34.

أ- الخصوم غير جارية:

وهي الالتزامات التي لا يتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للمؤسسة والتي لا تستحق خلال اثني عشر شهرا، وكذلك الالتزام الذي يتوقع أن سيتم إعادة تمويله بموجب تسهيلات قروض حالية حتى لو استحق خلال الاثني عشر شهرا،¹ وتمثل فيما يلي:²

- المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا مثل: المؤونات، إعانة الاستثمار...الخ؛
- الضرائب مثل الضرائب المؤجلة، مؤونات الضرائب...الخ؛
- الاقتراضات والديون مثل: السندات، قروض بنكية...الخ .

ب- خصوم جارية:

هي التزامات التي يتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة الاستغلال، وتتضمن العناصر التالية:

- الذمم الدائنة مثل: الموردون، العاملون...الخ؛
- القروض قصيرة الأجل.

2. قائمة حسابات النتائج:

فقد عرفه (ن.م.م) بأنه "بيان ملخص للأعباء والمنتجات (النواتج) المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ تحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز (الفارق) النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/الكسب أو الخسارة".

كما بين النظام المحاسبي المالي (SCF) أهم النتائج والنواتج والأعباء التي يجب أن تظهر في حساب النتائج وشكل هذا الحساب الذي يجب إعداده تبعا لطبيعة الأعباء والنواتج غير أنه بإمكان المؤسسات إعداد هذا الكشف حسب الطبيعة وحسب الوظيفة،³ وهي كما يلي:⁴

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المادة 23، مرجع سبق ذكره، ص31.

² - كتوش عاشور، مرجع سبق ذكره، ص59.

³ - عبد الرحمن عطية، مرجع سبق ذكره، ص153.

⁴ - لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية

العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الادارة المالية، جامعة المنتوري -قسنطينة-، 2011-2012، ص ص47-05.

12.- حساب النتائج حسب الطبيعة: يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها (حصص الإهلاكات، مشتريات، البضائع...الخ). وهو ما يسمح مجاميع التسيير الرئيسية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي من الاستغلال.

22.- حساب النتائج حسب الوظائف: ويقدم على مقارنة تحليلية للمؤسسة بحيث ترتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة، وهذا ما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج وأسعار التكلفة والأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية، المالية والإدارية، دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية من أجل إعداد هذه القائمة، فإنه يتطلب إعادة ترتيب الأعباء حسب طبيعتها (حصص الإهلاكات، مشتريات، البضائع...الخ) إلى أعباء حسب الوظيفة.

3. جدول سيولة الخزينة:

الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية.¹ ويتضمن هذا الجدول على ما يلي:

أ- الأنشطة التشغيلية (وظيفة الاستغلال): تتضمن الأعباء والنواتج والنشاطات الأخرى التي ليست لها علاقة بنشاط التمويل والاستثمار.

ب - الأنشطة الاستثمارية (وظيفة الاستثمار): تتضمن المبلغ المدفوعة من أجل اقتناء استثمارات طويلة الأجل وكذلك التحصيل الناتجة عن التنازل عن الاستثمارات.

ت - الأنشطة التمويلية (وظيفة التمويل): تشمل الأنشطة التي لها علاقة بحركة قروض ورأس المال سواء بالنقصان أو بالزيادة ومكافآت رأس المال المدفوعة وحركة التسبيقات ذات الطبيعة المالية.

¹ الجريدة الرسمية، القرار المؤرخ في 2008/70/62، العدد 19، مرجع سبق ذكره، المادة 240.1، ص 62.

² شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009، ص 08.

4. جدول تغير الأموال الخاصة:

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلاً التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية، وهي حلقة الربط بين حسابات النتائج وبين الميزانية، ولكن مع تعدد المصادر في تغير الأموال الخاصة توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره، ولقد تم إصدار هذه القائمة لأول مرة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية سنة 1997م ويقدم هذا الجدول حالة تحليلية لحركة رأس المال خلال الدورة المحاسبية.

من أجل إعداد هذا الجدول يجب التأكد على نقطتين هم:

أ- تتكون حسابات الأموال الخاصة من البنود الأساسية التالية:

- رأس المال المؤسسة؛
- علاوة الإصدار؛
- فارق التقييم؛

الجدول رقم 2(-2): المعلومات الموجودة في الملحق

| اقتصادية | قانونية | جبائية | اجتماعية |
|-----------------------|---------------------------|----------------------|--------------------|
| - طرق التقييم | - مبلغ الالتزامات المالية | - توزيع الضرائب بين | - عدد العمال |
| - طور بعض البنود | - هيكل ال رأس | النتيجة الجارية | - مبلغ الاجور |
| طرق | المال الاجتماعي | والنتيجة الاستثنائية | الاجمالية المدفوعة |
| - حساب الاهتلاكات | للمؤسسة | | - المبالغ المسددة |
| والمؤونات وخسائر | - القروض المضمونة | | كامتيازات |
| القيمة | | | اجتماعية. |
| - جرد المحفظة | | | |
| المالية للقيم القابلة | | | |
| للتوظيف | | | |

Source : NacereddineSadi, Analyse Financiere d'Entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes Françaises et internationales, L'Harmattan, Paris, 2009, p66.

المبحث الثاني: معايير المحاسبة الدولية وإعداد التقارير المالية

تحظى معايير المحاسبة الدولية بأهمية بالغة باعتبارها مرجعية أساسية لمواجهة متطلبات الممارسة المحاسبية، وتوفير الحلول للمشكلات التي تواجه المحاسبين الذين يحرصون على مراعاة نصوصها عند أداء مهامهم، كما أن تحديد الجهة المسؤولة عن إصدارها لا يقل أهمية حتى تكون هذه المعايير مقبولة ومطبقة وبالتالي تحقق الأغراض المبررة لوجودها.

المطلب الأول: مفهوم المعايير المحاسبة الدولية

الفرع الأول: تعريف المعايير المحاسبة الدولية

بالرجوع إلى الأدبيات المحاسبية نجد عدد هائل من التعاريف لمفهوم المعيار المحاسبي الدولي ومن بينها نذكر ما يلي:

إن كلمة معيار - Standard - جاءت لكلمة ولغة يقصد بالمعيار أنه نموذج يوضع ويقاس على أساسه وزن شيء أو طوله أو درجة جودته.

ويمكن تعريف المعيار بأنه نماذج وإرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات. وبذلك تختلف المعايير عن الإجراءات فالمعايير لها صفة الإرشاد العام أو التوجيه بينما تتناول الإجراءات الصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة.

أما المعايير المحاسبية الدولية فهي قواعد يتم اعتمادها من طرف شركات الأعمال عند إعداد القوائم المالية، وتشمل المعايير والقواعد الوصفية والتوجيهات اللازمة التي تتعلق بعدة موضوعات تهم المحاسبة الدولية بشكل عام، وبالأخص القياس والتقييم، والعرض والإفصاح، هذه القواعد التي يتم الاتفاق عليها والتي تشمل المعايير المحاسبية تعتبر كمرشد أساسي لتحقيق التجانس في قياس العمليات والأحداث التي تؤثر على القوائم المالية والتدفقات النقدية، وإيصال تلك المعلومات إلى الأطراف المستفيدة منها.

ومن المعروف أنه قبل تشكيل لجنة المعايير الدولية، كان هناك اختلاف بين المعايير من حيث الشكل والمحتوى وهذا في مختل البلدان، لذلك تعمل لجنة معايير المحاسبة الدولية على وضع معايير محاسبية تلقى القبول على النطاق العالمي وبغية الوصول إلى التوفيق بقدر الإمكان بين السياسات في المعايير المحاسبية المختلفة التي تحكم الأنظمة الوطنية في كل بلد وبدرجة كبيرة إصدار القوائم المالية، وتشمل هذه الأنظمة على معايير محاسبية، كما أنه لا تغطي المعايير المحاسبية الدولية على المعايير المحلية والأنظمة الوطنية.

لكن ينبغي دائماً العمل على التوافق مع معايير المحاسبة الدولية، بحيث نجد أن لجنة معايير المحاسبة الدولية تركز اهتمامها على الأمور الجوهرية في تنفيذ وتكييف المعايير الموجودة حالياً، وعند صياغة معايير محاسبة دولية لموضوعات ومشكلات جديدة، وعليه تحاول تجنب وضع معايير محاسبية معقدة يصعب تطبيقها بشكل فعال على نطاق عالمي، كما ينبغي مراجعة هذه المعايير باستمرار لكي تأخذ في الاعتبار الوضع الحالي والحاجة للتحديث.

الفرع الثاني: أسباب وجود معايير المحاسبة الدولية

إن المعايير عموماً هي نشاطات منظمة تحمل في طياتها حلولاً ممكنة وقابلة للتطبيق، ومتكررة لأسئلة مطروحة سلفاً أو مشاكل مطروحة من قبل تخص العلوم بصفة عامة، وهذا حسب المنظمة الدولية للمعايرة (ISO).

أما أسباب وجود معايير دولية وخصوصاً في المجال المحاسبي والمالي يمكن إجمالها في العناصر التالية:

1

¹ - شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 135.

- الحاجة إلى تقدم وإيجاد آلية لتطوير علوم المحاسبة واستبعاد التناقضات القائمة في علم المحاسبة مثل معالجة مشكلة عقود الإيجار؛
- وجود اختلافات في شكل ومضمون القوائم المالية؛
- انفتاح البورصات وأسواق المال على المستوى العالمي؛
- تسهيل عملية قراءات القوائم المالية الموحدة؛
- ضرورة التوافق والتنسيق والتوحيد المحاسبي العالمي؛
- تخفيض التكاليف؛
- تدعيم المرور إلى الأسواق المالية؛
- تسهيل الاتصالات بين المتعاملين الاقتصاديين؛
- من أجل التفكير العقلاني، والتفكير بفعالية أكبر.

الفرع الثالث: عرض المعايير المحاسبة الدولية IAS

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى غاية سنة 2009 واحد وأربعون (41) معيارا محاسبيا (IAS) وألغي منها اثني عشر (12) معيارا وظهرت معايير جديدة معوضة وعددها ثمانية (8) معايير إبلاغ مالي (IFRS)، وكما أشرنا سابقا فقد تم إصدار (IFRS pour MPE) في 9 جويلية 2009 وهو خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك صدر (IFRS9) الذي يحل محل (IAS39).

والجدول التالي يوضح معايير المحاسبة الدولية:

الجدول رقم 2(-3): معايير المحاسبة الدولية (IAS) الصادرة عن (IASB)

| رقم المعيار | موضوع المعيار | تاريخ الصدور |
|-------------|---|--------------|
| IAS1 | عرض البيانات المالية | 2003 |
| IAS2 | المخزون | 2003 |
| IAS3 | استبدال بالمعيار (IAS28, IAS27) | - |
| IAS4 | استبدال بالمعيار (IAS38, IAS36) | - |
| IAS5 | استبدال بالمعيار (IAS1) | - |
| IAS6 | استبدال بالمعيار (IAS15) | - |
| IAS7 | قائمة التدفقات النقدية | 1992 |
| IAS8 | الطرق المحاسبية والتغيرات في التقديرات والأخطاء | 2003 |
| IAS9 | استبدال بالمعيار (IAS38) | - |
| IAS10 | الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية | 2003 |
| IAS11 | عقود الإنشاء | 1993 |
| IAS12 | ضرائب على النتيجة | 2000 |
| IAS13 | استبدال بالمعيار (IAS8) | - |
| IAS14 | استبدال بالمعيار (IFRS8) | 1981 |
| IAS15 | ملغى تماما | - |
| IAS16 | التثبيتات المادية | 2003 |
| IAS17 | عقود الإيجار | 2003 |
| IAS18 | نواتج الأنشطة العادية | 1993 |
| IAS19 | منافع الموظفين | 2002 |
| IAS20 | محاسبة الإعانات الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية | 1983 |
| IAS21 | أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية | 2003 |
| IAS22 | استبدال بالمعيار (IFRS3) | - |
| IAS23 | تكاليف الاقتراض | 1993 |

| | | |
|------|---|-------|
| 2003 | الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة | IAS24 |
| - | استبدال بالمعيارين (IAS40, IAS39) | IAS25 |
| 1987 | المحاسبة والتقرير عن برامج منافع القواعد | IAS26 |
| 2003 | القوائم المالية الموحدة والمنفردة | IAS27 |
| 2003 | المساهمة في المؤسسات الحليفة | IAS28 |
| 1989 | المعلومات المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع | IAS29 |
| 1990 | استبدال بالمعيار (IFRS7) | IAS30 |
| 2003 | المساهمة في المؤسسات المساعدة | IAS31 |
| 2003 | الأدوات المالية: الإفصاح والعرض | IAS32 |
| 2003 | حصة السهم من الأرباح | IAS33 |
| 1998 | التقارير المالية المرحلية | IAS34 |
| - | استبدال بالمعيار (IFRS5) | IAS35 |
| 2004 | انخفاض قيمة الأصول | IAS36 |
| 1998 | المخصصات، الخصوم والأصول المحتملة | IAS37 |
| 2004 | الأصول غير الملموسة | IAS38 |
| 2003 | الأدوات المالية: محاسبتها وقياسها | IAS39 |
| 2003 | الاستثمارات العقارية | IAS40 |
| 2000 | الزراعة | IAS41 |

المصدر: زلاسي رياض، مرجع سبق ذكره، ص 59-60.

المطلب الثاني: مفهوم معايير إعداد التقارير المالية IFRS

أولاً: تعريف معايير إعداد التقارير المالية IFRS

لكل مهنة دستور يحكمها ويضبطها ويوجه ممارستها ويحدد معالجتها للأمور المتماثلة، كي تكون هناك قاعدة موحدة للمقارنة من قبل المهتمين بالمهنة، والمحاسبة من المهن العملية التي تكتسب أهميتها من الدور الهام للمعلومات في البيئة الاقتصادية، لها دستورها العالمي الموحد الذي ينطلق من حرص العالمين فيها على إظهار الأرقام التي تعبر عن كم هائل من الأحداث والعمليات المالية بصدق ودقة وموثوقية، ويمكن أن تكون المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية شكلاً من أشكال هذا الدستور، والتي تبني مسؤولية إصدارها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وتتضمن ما يلي:¹

- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRSs): والتي تصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وقد صدر منها تسعة (9) معايير لغاية 1 جانفي 2010 وينصرف المعنى الضيق للمعايير الدولية (IFRS) إلى هذه المعايير؛
- المعايير المحاسبة الدولية (IASs): وكانت تتولى إصدارها لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) قبل الإصلاح الذي مسها في سنة 2001م، حيث أصدرت اللجنة واحد وأربعون (41) معياراً نهاية عام 2000م، ثم تم دمج بعض هذه المعايير في معايير أخرى وألغي البعض منها، فانخفض عددها إلى تسعة وعشرون (29) معياراً ساري المفعول لغاية 1 جانفي 2010م؛
- التفسيرات التي تصدر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC) وقد صدر منها أربعة عشر (14) تفسيراً لغاية 1 جانفي 2010م؛
- التفسيرات التي صدرت عن اللجنة الدائمة للتفسيرات (SIC)، وقد صدر منها أربع وثلاثون (34) تفسيراً لغاية مارس 2002.

¹ - صالح بوعلام، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر و آفاق تبني و تطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، 2010/2009.

الفرع الثاني: عرض معايير التقارير المالية الدولية

ونعرض فيما يلي معايير التقارير المالية الدولية (IFRS):

جدول رقم 2(-4) : معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) الخاص ب (IASB)

| رقم المعيار | موضوع المعيار | تاريخ الصدور |
|-------------|---|--------------|
| IFRS1 | تبنى معايير التقارير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى مرة | 2003 |
| IFRS2 | المدفوعات المستندة إلى الأسهم | 2004 |
| IFRS3 | تجميع الأعمال | 2004 |
| IFRS4 | عقود التأمين | 2004 |
| IFRS5 | الأصول غير المتداولة التي تتم حيازتها بغرض البيع والعمليات غير المستمرة | 2004 |
| IFRS6 | استكشاف وتقويم الموارد الطبيعية | 2004 |
| IFRS7 | الأدوات المالية (الإفصاح) | 2005 |
| IFRS8 | القطاعات التشغيلية | 2006 |

المصدر: زلاسي رياض، مرجع سبق ذكره، ص 60-61.

المطلب الثالث: المعايير المتعلقة بالمعلومة المالية.

معايير عرض المعلومات المالية

يمكن تعريف إطار عرض المعلومة المالية بأنه الإطار الذي يحدد أهداف القوائم المالية والصفات النوعية للمعلومات التي تتضمنها وعناصر القوائم المالية ومفاهيم الاعتراف والقياس المتعلقة بها، ومع ذلك فقد صدر عن مجلس معايير خاصة بكيفيات إعداد وعرض القوائم المالية والمعلومات التي يجب أن تشملها بالإضافة إلى المعايير الخاصة بالمعلومات المالية الإضافية.

1-القوائم المالية:

تشمل معايير إعداد وعرض القوائم المالية: معيار IAS1 (عرض القوائم المالية)، معيار IAS7 (قائمة التدفقات النقدية)، معيار IAS8 (السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات والأخطاء)، معيار IAS1 (الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية)، معيار IFRS1 (تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي لأول مرة).

أ- عرض القوائم المالية IAS1:

يهدف هذا المعيار إلى بيان أساس عرض القوائم المالية لضمان قابليتها للمقارنة، ولكي تكون ذات جودة عالية يجب أن تحوي على معلومات وبيانات ملائمة وذات مصداقية وموثوقية، والقوائم المالية هي عرض هيكلي للمركز المالي للمؤسسة وأدائه خلال فترة معينة، ويجب أن تضم هذا القوائم لأي مؤسسة على الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تغيرات الأموال الخاصة، جدول تدفقات الخزينة وملحق يشمل الطرق والسياسات المحاسبية والتوضيحات.²

ب- قائمة التدفقات النقدية IAS7:

يهدف المعيار إلى ضمان توفير معلومات حول التغيرات في النقدية وشبه النقدية للمؤسسة خلال الفترة المحاسبية من خلال قائمة تدفقات النقدية، لمساعدة مستخدمي القوائم المالية للحكم على قدرة المؤسسة على توفير النقدية .

وتستخدم قائمة التدفقات النقدية غالبا كمؤشر للتنبؤ بمقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وفحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفقات النقدية وأثر التغير في الأسعار، وتشمل التدفقات الداخلية والخارجية النقدية وشبه النقدية، ويتم عرض التدفقات النقدية للدورة وفق طبيعة النشاط وذلك إما عن طريق التدفقات الناجمة عن الأنشطة التشغيلية أو تدفقات الأنشطة الاستثمارية أو عن طريق تدفقات الأنشطة التمويلية.¹

¹ - رفيق يوسف، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، 2010-2011، ص 115-116.

ت- السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات والأخطاء IAS8:

من أجل زيادة وتعزيز ملائمة وموثوقية البيانات المالية المعروضة في القوائم المالية ولزيادة قابليتها للمقارنة جاء هذا المعيار لتحقيق الأهداف التالية:¹

- تحديد الأسس والمعايير الواجب مراعاتها عند اختيار وتغيير السياسات المحاسبية والتي تمثل الإجراءات والقواعد والمبادئ المتبعة في إعداد القوائم المالية؛
- توضيح المعالجة المحاسبية للتغير في التقديرات المحاسبية؛
- بيان المعالجة المحاسبية لتصحيح الأخطاء التي حدثت في الفترات السابقة و ثم اكتشافها خلال الفترة الحالية.

ث- الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية IAS10:

يهدف المعيار إلى بيان متى ينبغي على المؤسسة تعديل قوائمها المالية لتعكس الأحداث الواقعة بعد غلق السنة المالية، المعلومات الواجب الإفصاح عنها حول تاريخ نشر القوائم المالية والأحداث بعد تاريخ الغلق، ويتطلب المعيار عدم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية إذا دلت أحداث بعد تاريخ الغلق، على أن تطبيق هذا المبدأ غير مناسب أو أن استمرارية نشاط المؤسسة لم تعد قائمة، وميز المعيار بين نوعين من الأحداث اللاحقة لتاريخ الإغلاق وهي أحداث تتطلب التعديل وأحداث لا تتطلب التعديل.

ج- تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي لأول مرة IFRS1:

يهدف هذا المعيار إلى ضمان أن القوائم المالية المعدة على أساس معايير المحاسبة الدولية لأول مرة والقوائم المالية الانتقالية، يجب أن تحتوي على معلومات ذات جودة عالية وتحقق ما يلي:⁴

الشفافية لمستخدميها وتوفير معلومات مقارنة للفترات المعروضة توفر نقطة بداية ملائمة؛

يمكن إعدادها بتكلفة لا تتجاوز المنافع المتأتية لمستخدميها.

2-المعلومات المالية الإضافية:

تشمل معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالمعلومات المالية الإضافية، معيار IAS14 (التقارير حول القطاعات)، معيار IAS24 (الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة)، معيار IAS33 (ربحية السهم) ومعيار IAS34 (التقارير المالية المرحلية).

¹ - محمود أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص123.

أ- التقارير حول القطاعات IAS14:

تنشط العديد من المؤسسات في مناطق جغرافية خاضعة لمعدلات وفرص نمو وإمكانيات مستقبلية ومخاطر مختلفة أو تمارس نشاطات مختلفة، لذا فالمعلومات الخاصة بمختلف أنواع منتجاتها وعملياتها في مختلف المناطق الجغرافية للنشاط ضرورية لتقديم التقارير حسب القطاعات لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على فهم أفضل لأداء المؤسسة وتقييم أحسن لمخاطر وعوائد نشاطه، ويهدف المعيار إلى وضع مبادئ لتقديم التقارير حسب القطاعات لمساعدة مستخدمي القوائم المالية لفهم أفضل لأداء المؤسسة ونجاعته.¹

ب- الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة IAS24:

يهدف المعيار إلى ضمان أن تحتوي القوائم المالية عن المعلومات اللازمة لجذب الانتباه حول إمكانية تأثير المركز المالي للمؤسسة ونجاعته بوجود أطراف ذات العلاقة، وإذا كان أحد الأطراف يملك السيطرة على الطرف الآخر أو يمارس تأثير كبير عليه في اتخاذ قراراته المالية والتشغيلية، ويتطلب هذا المعيار الإفصاح على ما يلي:

• العلاقة بين الشركة الأم والشركات التابعة؛

• في حالة وجود معاملات بين الأطراف ذات العلاقة يجب على المؤسسة الإفصاح عن طبيعة العلاقة

• والأطراف ذات العلاقة إلى جانب معلومات حول المعاملات لفهم تأثيرها المحتملة؛

• يجب على المؤسسة تقديم معلومات حول أجور المديرين الرئيسيين؛

• تقديم معلومات بشكل مفصل عن كل فئة من فئات الأطراف ذات العلاقة.

• ربحية السهم IAS33:

يهدف المعيار إلى توضيح أساس احتساب ربحية السهم وأسلوب عرضه في القوائم المالية لتحسين عملية مقارنة أداء المؤسسة خلال فترات زمنية متعاقبة وبين أداء المؤسسة والمؤسسات المماثلة في النشاط لنفس الفترة، ويطبق المعيار على المؤسسات التي تعرض أسهمها للاكتتاب والتداول والمؤسسات التي بصدد فعل ذلك، وحدد المعيار نوعين من ربحية السهم وهي ربحية السهم الأساسي وربحية السهم المنخفض.¹

• ث- التقارير المالية المرحلية IAS34:

يهدف المعيار إلى بيان الحد الأدنى من محتوى التقارير المالية المرحلية، ووصف مبادئ الاعتراف والقياس في القوائم الكاملة أو المختصرة المرحلية، مما يحسن من قدرة مستعملها على إدراك مقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح أو الحكم على نجاعته وتدفقاته النقدية ومركزه المالي وسيولته،² ولم يحدد

¹ - رفيق يوسف، مرجع سبق ذكره، ص122.

² - شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009، ص169.

الفصل الثاني: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (scf) و المعايير المالية الحاسبية las/ifrs

هذا المعيار المؤسسات التي يتوجب عليها نشر هذه التقارير أو عدد مرات نشرها أو الفترات التي يجب فيها ذلك وشجع المؤسسات التي يتم تداول أسهمها في السوق المالي على تقديم تقارير مالية مرحلية تنسجم مع مبادئ الاعتراف والقياس والإفصاح الواردة في هذا المعيار.

المبحث الثالث: الإفصاح في القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي SCF

تعتبر القوائم المالية وسيلة المحاسبة الرئيسية لتوصيل المعلومات المالية إلى من هم خارج المؤسسة، ويجب على كل مؤسسة الإفصاح عن هذه القوائم للأطراف المستفيدة.

المطلب الأول: الإفصاح في الميزانية وجدول حسابات النتائج

الفرع الأول: الإفصاح في الميزانية

تفصح الميزانية عن المركز المالي لوحدة اقتصادية معينة في تاريخ محدد، وتوفر هذه القائمة المعلومات للمستخدمين عن طريق طبيعة ومقدار الاستثمار في أصول المؤسسة والتزاماتها لدائنها وحق إعلان صافي أصول المؤسسة.¹

فحسب النظام المحاسبي المالي فإن الميزانية تصف بصفة منفصلة: عناصر الأصول وعناصر الخصوم، وتبرز بصورة منفصلة على الأقل الفصول التالية:²

1- في جانب الأصول:

- التثبيتات المعنوية؛
- التثبيتات العينية؛
- الإهلاكات؛
- المساهمات؛
- الأصول المالية؛
- المخزونات؛
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقاً)؛
- خزانة الأموال الايجابية ومعدلات الخزينة الايجابية.

¹ أمين السيد أحمد لطفي، اعداد وعرض القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 104.

² الجريدة الرسمية، قرار مؤرخ في 2008/70/62، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 23-42.

2- في جانب الخصوم:

• رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الخاص والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى؛ الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة؛

• الموردون والدائنون الآخرون؛

• خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛

• المؤونات للأعباء والخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقاً)؛

• خزانة الأموال السلبية ومعادلات الخزانة السلبية.

3- في حالة الميزانية المدمجة:

• المساهمات المدرجة في الحسابات حسب طريقة المعادلة؛

• الفوائد ذات الأقلية.

4- معلومات أخرى تظهر في الميزانية أو في الملحق:

• وصف طبيعة وموضوع كل احتياط من الاحتياطات؛

• حصة لأكثر من سنة للحسابات الدائنة المدينة؛

• مبالغ للدفع والاستلام؛

• الشركة الأم؛

• الفروع؛

• الشركات المساهمة في المجمع؛

• جهات أخرى مرتبطة (مساهمين، مسيرين،...)

• في إطار شركات رؤوس الأموال، ومن أجل كل فئة الأسهم؛

• عدد الأسهم المرخصة الصادرة، غير محررة كلياً؛

• القيمة الاسمية للأسهم أو الفعل إذا لم تكن للأسهم قيمة اسمية؛

• تطور عدد الأسهم بين بداية ونهاية السنة المالية؛

• عدد الأسهم التي تملكها الشركة، فروعها والشركات المشاركة؛

- الأسهم في شكل احتياطات للإصدار في إطار خيارات أو عقود البيع؛
- حقوق وامتيازات وتخفيضات محتملة متعلقة بالأسهم؛
- مبلغ توزيعات الحصة المقترحة، مبلغ حصص الامتيازات غير المدرجة في الحسابات (في السنة المالية وفي المجموع، وصف التزامات مالية أخرى إزاء بعض المساهمين في الدفع أو الاستلام).

الفرع الثاني: الإفصاح في جدول حسابات النتائج

وفقا للنظام المحاسبي المالي فإنه يجب على الأقل إدراج المعلومات التالية في حساب النتيجة (أيا كان النموذج المتبع حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة):¹

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها مما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة والفائض الإجمالي عن الاستغلال؛
- منتجات الأنشطة العادية؛
- المنتجات المالية والأعباء المالية؛
- أعباء المستخدمين؛
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
- مخصصات الإهلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية؛
- مخصصات الإهلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لكل إلى شركات المساهمة.

في حالة حساب النتائج المدمجة:

- حصة المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة المدمجة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية؛
- حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية.

¹ الجريدة الرسمية، القرار المؤرخ في 2008/70/62، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 24-52.

المعلومات الدنيا الأخرى المفصح عنها إما في حساب النتائج وإما الملحق المكمل لحساب النتائج هي كالاتي:

- تحليل منتجات الأنشطة العادية؛
 - مبلغ الحصص في الأسهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.
- وللشركات أيضا إمكانية تقديم حساب النتائج حسب الوظيفة في الملحق، فتستعمل إذن زيادة على مدونة حسابات الأعباء والمنتجات حسب الطبيعة، مدونة حسابات حسب الوظيفة كيفية مع خصوصيتها واحتياجاتها.

المطلب الثاني: الإفصاح في جدول تدفقات الخزينة و جدول تغيرات رأس المال

الفرع الأول: الإفصاح في جدول تدفقات الخزينة

على المؤسسة إعداد جدول يتضمن إدخلات وإخراجات الخزينة خلال الدورة خدمة للمستعمل، إذ يستطيع هذا الأخير من خلاله معرفة قدرة المؤسسة على جني خزينة وأشباه الخزينة، ونظرا لأهميته خصص له معيار خاص وهو المعيار المحاسبي الدولي التاسع IAS7. مع العلم أن الخزينة تتكون من النقود الموجودة في صندوق المؤسسة والودائع تحت الطلب، أما أشباه الخزينة فتتكون هي الأخرى مما قامت به المؤسسة من توظيفات للأجل القصير.¹

إنه حسب النظام المحاسبي المالي فجدول سيولة الخزينة يقدم مداخل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها) وتمثل في:²

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملية (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل)؛
- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب أموال عن اقتناء وتحصل لأموال عن بيع أصول طويلة الأجل)؛
- التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأصول الخاصة أو القروض)؛
- تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم، تقدم كلا على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملية للاستثمار أو التمويل.

¹ - محمد بوتين، المحاسبة المالية والمعايير المحاسبة الدولية، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010، ص 97.

² - الجريدة الرسمية، القرار المؤرخ في 2008/70/62، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 62.

تقدم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملية إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة.

الفرع الثالث: الإفصاح في جدول تغيرات رؤوس الأموال (جدول تغيرات الأموال الخاصة)

يشكل جدول تغيرات الأموال الخاصة تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية، والهدف من هذه الوثيقة هو تمكين المستخدم أو المستثمر من تحليل تغير أمواله خلال السنة المالية.¹

كما توضح هذه القائمة كل من مصادر الحصول على الأموال وكيفية استخدامها، ويتطلب إعدادها توفر قائمة المركز المالي "الميزانية" في بداية الفترة ونهايتها بالإضافة إلى حساب النتائج عن الفترة.²

المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في جدول تغيرات الأموال الخاصة:

حسب نص المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS1 المعدل فإن الجدول خصص لتغيرات الأموال الخاصة الناتجة عن العمليات مع المساهمين (الملاك) كتوزيع الأرباح، زيادة رأس المال ... وأن إظهار الإيرادات والأعباء المسجلة، يعني النتيجة الشاملة، في هذا الجدول غير مسموح به.³

وحسب النظام المحاسبي المالي فإن المعلومات المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي:⁴

• النتيجة الصافية للسنة المالية:

• تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال:

• المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة:

• عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...):

• توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

¹ - الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، ص62.

² - احمد صلاح الدين عطية، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الاولى، الدار الجامعية، 2006، ص73.

³ - محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص58.

⁴ - الجريدة الرسمية، القرار المؤرخ في 2008/70/62، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص26-27.

المطلب الثالث: الإفصاح في ملحق الكشوف المالية

يعتبر الملحق من القوائم المالية الأكثر أهمية، باعتبار أنه يحتوي على معلومات توضيحية إضافية متى كانت هذه الأخيرة تكتسي طابعا هاما أو كانت مهمة لفهم البيانات الواردة في الكشوف المالية المفصّل عنها.

ويشتمل الملحق على معلومات تتضمن معلومات ذات أهمية بالغة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:¹

- الطرق والقواعد المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية؛
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات النقدية، وجدول تغيير رؤوس الأموال؛
- المعلومات التي تخص المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص تلك المعلومات؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفيية. وفعلا فإن الملحق يجب ألا يشتمل إلا على المعلومات الهامة، الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل إليها الوثائق على ممتلكات المؤسسة ووضعيتها المالية ونتيجتها.
- ويتم عادة عرض الإيضاحات حسب الترتيب التالي، مما يساعد المستخدمين في فهم البيانات المالية ومقارنتها مع بيانات المؤسسات الأخرى:
- معلومات مدعمة للبنود المعروضة في صلب كل بيان مالي في نفس الترتيب الذي عرض فيه كل بند وكل بيان مالي؛
- إفصاحات أخرى تشمل:
- البنود الطارئة والالتزامات والإفصاحات المالية الأخرى؛
- إفصاحات غير مالية.

كما أن التقرير ما إذا كان يجب الإفصاح عن سياسة محاسبية محددة، يجب على الإدارة النظر إذا كان الإفصاح سيساعد المستخدمين في فهم الطريقة التي تعكس بها المعاملات والأحداث في الأداء والمركز المالي المقدم عنهما التقرير.²

¹، الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره ص72.

²حسيباني عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 132-133.

خلاصة الفصل:

من خلال عرضنا لهذا الفصل والذي كان يتمحور حول محاولة عرض القوائم المالية والإفصاح عنها من خلال معايير المحاسبة الدولية ومن خلال النظام المحاسبي المالي.

إذ يؤدي تطبيق معايير المحاسبة الدولية إلى تحسين مستوى الشفافية وتعزيز جودة المعلومات المالية والمحاسبية وترشيد القرارات، مما يساهم في كسب الثقة في هذه التي تعرضها مختلف الشركات والمؤسسات والهيئات لدى مستعملها. ولقد لاقت هذه المعايير قبولا واسعا على المستوى الدولي، لما تسعى إليه تحقيق توحيد في عرض القوائم المالية وحجم المعلومات المالية المفصّل عنها من خلال إتباع متطلباتها في ذلك.

وبموجب معايير المحاسبة الدولية تلتزم المؤسسة بتقديم قوائم مالية تفي أساسا باحتياجات المستثمرين من المعلومات بالشكل الذي يؤدي إلى تعزيز منفعتها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وفي هذا السياق تجد المؤسسة في هذه المعايير وسيلة لتحقيق أهدافها من الإفصاح، لكن تأخذ المؤسسة في الاعتبار التقيّد بمتطلبات الإفصاح التي يستدعيها تطبيق معايير المحاسبة الدولية، حيث يعتبر الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية ذات أهمية بالغة لهذه المؤسسات لما لها من فوائد تخدم مصالحها كالحفاظ على صورة المؤسسة وشفافيتها.

هذا ولقد خالصنا إلى أن القوائم المالية أهمية كبيرة باعتبارها كأحد أهم مصادر للمعلومات الملائمة التي تفي باحتياجات مستخدمي هذه القوائم.

الفصل الثالث

دراسة حالة مؤسسة inter glass

تمهيد:

بعد تعرضنا في الجانب النظري إلى كل من ماهية النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية وإلى ماهية الإفصاح، وإلى القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها وفق النظام المحاسبي المالي ومدى دلالة القوائم المالية كأداة الإفصاح عن المعلومات اللازمة لمستخدمي القوائم المالية والمساهمة على التعرف على كيفية تحسين جودة القوائم المالية والوصول بها إلى المستوى المطلوب من الإفصاح عن المعلومات الواجبة النشر في صلبها وفق النظام المحاسبي المالي.

ولإسقاط الجزء النظري على الجانب التطبيقي قمت بتريص عند مكتب مؤسسة inter glass وذلك لإعطاء أهم المعلومات الواجب الإفصاح عنها للقوائم المالية .

وسوف نتناول في هذا الفصل مبحثين هما:

المبحث الأول: بطاقة فنية لمؤسسة inter glass

المبحث الثاني: دراسة القوائم المالية لمؤسسة inter glass

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة inter glass.

المبحث الأول: بطاقة فنية لمؤسسة inter glass

سوف نقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى المؤسسة محل الدراسة والمتمثلة في مؤسسة inter glass خلال تعريف وتقديم بطاقة فنية للمؤسسة.

المطلب الأول: تقديم مؤسسة inter glass

Inter glass هي شركة ذات مسؤولية محدودة براس مال قدره 20000000 دينار

بدأت بمزاولة نشاطها سنة 2002 بمقرها في ولاية الجزائر بلدية روية لتحقيق الاهداف التالية ,

- لضمان توافر مجموعة متنوعة و جذابة لمستخدمي العبوات الزجاجية الذين يتعاملون مع الصناعات الغذائية و الأكسسوارات و مستحضرات التجميل.

- مصاحبة العملاء للاهتمام بتحديات السوق العالمية في جهودها لتطوير وتمييز نماذجهم من خلال تلبية المتطلبات الجديدة لتغليف الزجاج .

- ارضاء العملاء من خلال نماذج محددة وفقا لاحتياجاتهم في منتجات القوالب

- من أجل تلبية التطور المتزايد لقطاع التغليف الزجاجي في الجزائر فقد وثقت الشركة بالقادة الجزائريين والعالميين في مجال تعبئة الزجاج و الكبسولات و الاغلفة و اختاروا الترويج لمجموعة منتجاتهم .

أهم الشركات في المجال

- Alverpa لانتاج القارورات منذ سنة 1947

- Nover spa انتاج القارورات و الجرار منذ 1996

- CROWN CLOSURES ITALY منتج كبسولات منذ عام 1966

- INTERNATIONAL CAP CAPEX (Dubai) انتاج الكبسولات منذ 1947

- SHANDONG PHARMACEUTICAL GLASS (Chine) انتاج الزجاجات الصيدلانية منذ 1970

- SEVAM(Maroc) انتاج القارورات و الزجاجات و الانيات الزجاجية منذ 1927

- VERRERIE NAASSEN (Tunis) انتاج الانيات و الكؤوس الزجاجية منذ 1978

- RAK GHANI GLASS انتاج الزجاجات الصيدلانية

- BERICAP EGYPTE انتاج الأغلفة البلاستيكية منذ 2005

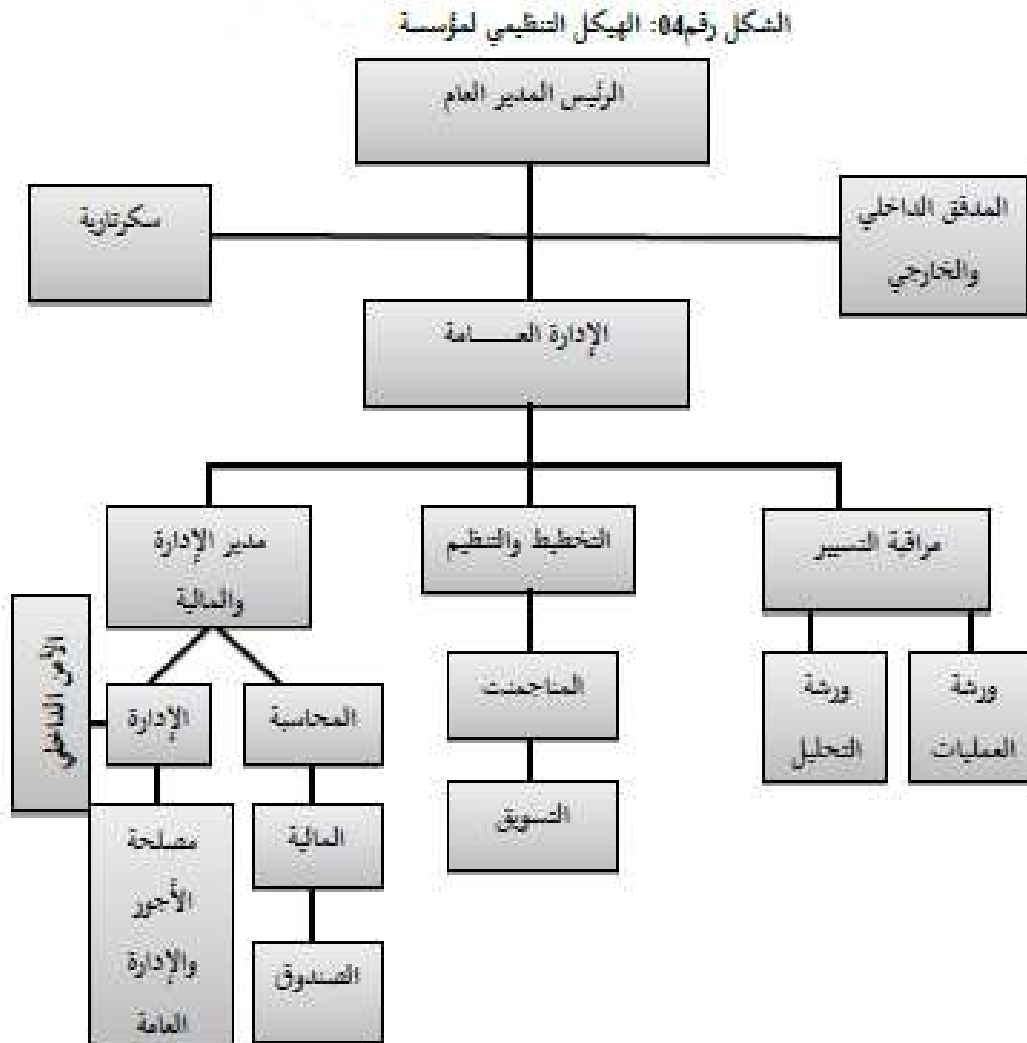
بفضل سياستها التي تجمع بين كفاءتها في خدماتها و الطابع التقني لها تمكنت الشركة من وضع نفسها بين الشركات الرائدة في مجال تعبئة الزجاج في السوق الجزائرية

Inter glass تعتبر من بين الشركات القليلة التي بادرت بزخ مجموعة من نماذج الجرار الزجاجية في السوق الجزائري من 28 مل لتعزيز نشاط التعبئة واعطاء قيمة اقتصادية للمنتجات النهائية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

الشكل رقم 3(1-): الهيكل التنظيمي للمكتب:

2- تقديم الهيكل التنظيمي للمؤسسة:



المصدر: معلومات مقدمة من مؤسسة inter glass

المطلب الثالث : منتجات مؤسسة inter glass

*الصناعات الغذائية

- الجرات : تنقسم الى 19 نوع متشابه.

-القارورات : تنقسم الى ثلاثة أنواع قارورات زيت الزيتون وقارورات

المشروبات و العصائر وقارورات زيت الأرجان .

قارورات زيت الزيتون تنقسم الى 21 نوع منها المربع والكنديية وذات 1 ل و 2ل الباهية و العنق الطويل .

قارورات العصائر والمشروبات تنقسم لي 13 نوع مختلف منه الصغيرة والكبيرة .

*مستحضرات التجميل

تحتوي على قارورات ذات 125 مل و عبوات الكريم ذات 50 مل

*الأكسسوارات

تتكون من منتجين كبسولات القارورات و أغلفة القارورات ...الكبسولات تتكون من 12 نوع أما الأغلفة تتكون من 8 انواع .

*المنتجات الصيدلية

تتكون من القنينات و الأكسسوارات كلاهما تتحتويان على 14 نوع

المبحث الثاني: دراسة القوائم المالية لمؤسسة inter glass

تعتبر القوائم المالية هي الصورة المعبرة لأداء أي مؤسسة خاصة إذا كانت القوائم تتميز بالشفافية والمصداقية وتعطي الصورة الحقيقية عن المركز المالي لها. فيما يلي نعرض أهم القوائم المالية الموجودة في المؤسسة والمعلومات الواجب الإفصاح عنها.

المطلب الأول: عرض ميزانية المؤسسة والمعلومات الواجب الإفصاح عنها

الفرع الأول: عرض ميزانية الأصول وميزانية الخصوم للمؤسسة

1- عرض ميزانية الأصول:

الجدول رقم 3(2): ميزانية - أصول - المؤسسة

| 2015 | 2016 | | | الأصول |
|---------|--------------------|------------|-------------------|-----------------------------|
| | النتيجة الصافية | الامتلاكات | النتيجة الخامة | |
| | | | | أصول غير جارية: |
| - | - | - | - | فارق الحيازة Goodwill |
| | | | | تثبيات غير مادية |
| | | | | تثبيات مادية: |
| - | - | - | - | أراضي |
| - | - | - | - | مباني |
| 4257530 | 4202034 | 4575963 | 8777998 | تثبيات مادية أخرى |
| - | - | - | - | تثبيات ممنوح امتيازها |
| - | - | - | - | التثبيات الجاري انجازها |
| | | | | التثبيات المالية: |

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة .inter glass

| | | | | |
|----------|----------|---------|----------|--|
| - | - | - | - | سندات موضوعة موقع المعادلة |
| - | - | - | - | مساهمات أخرى وحسابات دائنة |
| - | - | - | - | سندات أخرى مثبتة |
| - | - | - | - | قروض وأصول مالية أخرى غير جارية |
| - | - | - | - | ضرائب مؤجلة على الأصل |
| 4257530 | 4202034 | 4575963 | 8777998 | مجموع الأصول غير جارية |
| | | | | أصول جارية: |
| 73553166 | 80197770 | - | 80197770 | المخزونات والجاري انجازها |
| - | - | - | - | استخدامات مماثلة: |
| 35193407 | 49236364 | - | 49236364 | الزبائن |
| 416582 | 1305000 | - | 1305000 | المدينون الآخرون |
| 4854058 | 2714118 | - | 2714118 | الضرائب وما شابهها |
| - | - | - | - | حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة |
| | | | | الموجودات وما شابهها: |

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة .inter glass

| | | | | |
|-----------|-----------|---------|-----------|--|
| - | - | - | - | الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى |
| 286555 | 4351260 | - | 4351260 | الخزينة |
| 114303769 | 137804512 | - | 137804512 | مجموع الأصول الجارية |
| 118561300 | 142006547 | 4575963 | 146582511 | مجموع الأصول |

المصدر: بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة inter glass

2- عرض ميزانية الخصوم:

جدول رقم 3(-3): ميزانية - خصوم - مؤسسة inter glass

| 2016 | 2015 | الخصوم |
|-----------|-----------|-------------------------------------|
| | | أموال خاصة: |
| 10100000 | 100000 | رأس مال تم إصداره |
| - | - | رأس مال مستعان به |
| - | - | علاوات واحتياطات |
| - | - | فوارق إعادة التقييم |
| - | - | فارق المعادلة |
| -394414 | 2310247 | النتيجة الصافية |
| 2606449 | 12296201 | رؤوس أموال خاصة أخرى- ترحيل من جديد |
| | | حصة الشركة المدمجة |
| | | حصة ذوي الأقلية |
| 12312034 | 14706449 | مجموع الأموال الخاصة |
| | | خصوم غير جارية: |
| 2444321 | 1359904 | قروض وديون مالية |
| - | - | ضرائب (مؤجلة و مرصود لها) |
| - | - | ديون أخرى غير جارية |
| - | - | مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا |
| 2444321 | 1359904 | مجموع الخصوم غير الجارية |
| | | خصوم جارية: |
| 112697297 | 91833780 | موردون وحسابات ملحقه |
| 1878305 | 1432955 | ضرائب |
| 1970143 | 5604701 | ديون أخرى |
| 10704444 | 3623509 | خزينة سلبية |
| 127250191 | 102494946 | مجموع الخصوم الجارية |

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة inter glass

| | | |
|-----------|-----------|--------------|
| 142006547 | 118561300 | مجموع الخصوم |
|-----------|-----------|--------------|

الفرع الثاني: الإفصاح في الميزانية العامة لمؤسسة inter glass

إن الهيكل العام لميزانية المؤسسة قد عرض كما هو مطلوب في النظام المحاسبي المالي، ويتألف من جانبين أحدهما يمثل الأصول أما الجانب الآخر فيمثل الخصوم، وبالتالي فقراءة الميزانية تعطي فكرة أولية واضحة عن التزامات المؤسسة ومصادر تمويلها المؤسسة، وقد ظهرت الميزانية العامة للشركة الأم من بين القوائم المالية المنشورة للسنة المقفلة في 31 ديسمبر 2016، كما هو موضح في الجدولين رقم (3-2) الذي يعرض ميزانية الأصول للشركة والجدول رقم 3-3 الذي يعرض ميزانية الخصوم.

1- الإفصاح في ميزانية المؤسسة - جانب الأصول:-

من خلال ميزانية الأم المقفلة في 31 ديسمبر 2016، ظهر مجموع أصول المؤسسة يقدر بـ 1420006547 دج مقابل 118561300 سنة 2015.

وبتوزيع عناصر الأصول مقارنة بالمجموع الإجمالي للميزانية يكون لدينا الجدول التالي:

الجدول رقم 3(-4): الميزانية المختصرة - أصول-

| المعدل | الأصول | | البيان |
|-------------|-----------|-----------|--------------------------------|
| | 2016 | 2015 | |
| % - 0.13 | 4202034 | 4257530 | الثبتيات |
| % 9 | 8197770 | 73553166 | مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ |
| % 31 | 53255482 | 40464047 | حسابات دائنة واستخدامات مماثلة |
| % 141 | 4351260 | 286555 | الموجودات وما شابهها |
| % 180 | 142006546 | 118561298 | المجموع |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق

يتكون هذا الجدول من نسبة الثبتيات، المخزونات ومنتجات قيد التنفيذ، حسابات الدائنة والاستخدامات المماثلة والموجودات وما شابهها خلال سنتي 2015 و2016.

- التثبيطات: إذ أن التثبيطات تصنف ضمن الأصول غير الجارية وتتكون أساسا من عناصر مادية، معنوية ومالية، قد ظهرت قد ظهرت التثبيطات في الميزانية العامة بتاريخ 31 ديسمبر 2016 بمبلغ إجمالي يقدر ب 4202034 دج ، وبمقارنة المبلغ الصافي لهذه السنة مع السنة الماضية نجد أن هناك انخفاض ب 0.13 % :
 - مخزونات و منتجات قيد التنفيذ: أن هذا الأصل يبرز مبلغ إجمالي يقدر ب 80197770 دج، وبالمقارنة مع السنة الماضية نلاحظ أن هناك ارتفاع يقدر ب 9 % :
 - حسابات دائنة واستخدامات مماثلة: إذ بلغ الرصيد الإجمالي لهذه الحسابات في 31 ديسمبر 2016 قيمة 53255482 دج، وبالمقارنة مع السنة الماضية نلاحظ أن هناك ارتفاع ب 31 % :
 - الموجودات وما شابهها: ظهرت موجودات المؤسسة برصيد إجمالي يقدر ب 4351260 دج وقد ارتفعت قيمتها بنسبة 141 % مقارنة بسنة 2015.
- 2- الإفصاح في الميزانية - جانب الخصوم:-
- أما في جانب الخصوم فمن خلال ميزانية المؤسسة الإحسان المقفلة في 31 ديسمبر 2016، يظهر أن مجموع الخصوم يقدر ب 142006547 دج، أي أن هناك ارتفاع ب 87 % ، ويتوزع عناصر الخصوم مقارنة بالمجموع الإجمالي للميزانية يكون لدينا النسب التالية والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم 3(-5): الميزانية المختصرة - خصوم-

| المعدل | الخصوم | | البيان |
|-----------|-----------|-----------|----------------|
| | 2016 | 2015 | |
| % - 16 | 12312034 | 14706449 | أموال خاصة |
| % 79 | 2444321 | 1359904 | خصوم غير جارية |
| % 24 | 127250191 | 102494946 | خصوم جارية |
| % 87 | 142006547 | 118561300 | المجموع |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق

يتكون هذا الجدول من نسبة الأموال الخاصة، خصوم غير جارية وخصوم جارية خلال سنتي 2015 و2016، نجد أن:

- الأموال الخاصة: إن الأموال الخاصة تصنف ضمن خصوم المؤسسة وتوضع في أعلى الميزانية -جهة الخصوم- وقد ظهرت هذه الأخيرة في الميزانية العامة للمؤسسة بتاريخ 2016/12/31 بمبلغ إجمالي يقدر ب 12312034 دج حيث شهدت انخفاضا ب 16-%،

- الخصوم غير الجارية: بلغت في نهاية 2016 مبلغ 2444321 أي أنها شهدت نسبة تطور ب 79%.

- الخصوم الجارية: سجلت الخصوم الجارية ارتفاعا حيث كانت قيمتها في 2016 ب 127250191 دج أي زيادة ب 24 % ، ويعود ذلك إلى زيادة كل من موردين وحسابات ملحقة دائنة حيث تقدر قيمتها ب 112697297 دج ، وزيادة الضرائب حيث أن قيمتها قدرت ب 1878305 دج في 2016 .

منه يمكن القول أن المؤسسة تعتمد على الديون طويلة الأجل لان قيمتها انخفضت مقارنة بالأموال الخاصة.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة inter glass

الفرع الثالث: دراسة التوازنات المالية المتعلقة بالميزانية وحساب أهم النسب المالية

بما أن الإفصاح المحاسبي يعتبر جوهر التحليل المالي، فمن الضروري للمتعامل مع القوائم المالية المفصح عنها خاصة المستثمر أن يتعرف على نسب التوازنات المالية وعلى النسب المالية، ولهذا لأخذ فكرة عن الوضعية المالية لمؤسسة الإحسان.

وهنا نقوم بحساب بعض التوازنات المالية ولبعض النسب المالية لهذه المؤسسة:

• رأس المال العامل:

يمكن حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية كما يتم حسابه من أسفلها كما يلي:

- من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل = (أموال خاصة + الخصوم غير جارية) - الأصول غير الجارية

| البيان | 2015 | 2016 |
|-----------------------------------|----------|----------|
| الأموال خاصة + الخصوم غير الجارية | 16066353 | 14756355 |
| الأصول غير جارية | 4257530 | 4202034 |
| رأس المال العامل | 11808823 | 10554321 |

نلاحظ أن رأس المال العامل موجب خلال سنتي 2015 و2016، هذا يعني أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل و التزاماتها المتداولة بأصولها كما نلاحظ ان رأس المال العامل سجل انخفاض بمقدار 1254502 في 2016 مقارنة ب 2015.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة inter glass

من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل: الأصول جارية - الخصوم جارية

| البيان | 2015 | 2016 |
|------------------|-----------|-----------|
| الأصول الجارية | 114303769 | 137804512 |
| الخصوم الجارية | 102494946 | 127250191 |
| رأس المال العامل | 11808823 | 10554321 |

رأس المال العامل الخاص:

تتم عملية حساب رأس المال العامل الخاص من خلال العلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة -
الأصول غير الجارية

| البيان | 2015 | 2016 |
|------------------------|----------|----------|
| الأموال الخاصة | 14706449 | 12312034 |
| الأصول غير الجارية | 425730 | 4202034 |
| رأس المال العامل الخاص | 10448919 | 8110000 |

نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص موجب خلال سنتي 2016/2015 وهذا ما يؤكد الاستقلالية المالية للمؤسسة ، حيث أنها قادرة على تمويل استثماراتها بأموالها الخاصة ودون اللجوء إلى التدين والاقتراض.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة inter glass

احتياجات رأس المال العامل:

تقوم المؤسسة بحساب احتياجات رأس المال العامل من خلال العلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات الدورة (الأصول الجارية - خزينة الأصول) - موارد الدورة (الخصوم الجارية - خزينة الخصوم)

| البيان | 2015 | 2016 |
|---------------------------|-----------|-----------|
| احتياجات الدورة | 114017214 | 133453252 |
| موارد الدورة | 98871437 | 116545747 |
| احتياجات رأس المال العامل | 15145777 | 16907505 |

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجب لسنتي 2015 و2016، وهذا يعني أن احتياجات التمويل أكثر من موارد التمويل، وهذا راجع إلى نشاط المؤسسة.

الخزينة:

تتم عملية حساب الخزينة من خلال العلاقتين التاليتين:

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل أو: خزينة الأصول - خزينة الخصوم

| البيان | 2015 | 2016 |
|---------------------------|-----------|-----------|
| رأس المال العامل | 11808823 | 10554321 |
| احتياجات رأس المال العامل | -15145777 | -16907505 |
| الخزينة | -3336954 | -6353184 |

نلاحظ أن الخزينة سالبة خلال هاتين السنتين، لأن رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل، أي أن الموارد لا تغطي إلا جزءاً من احتياجات الدورة و الباقي يمول بديون قصيرة الاجل و منه

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة inter glass

الخزينة تبقى تعاني من نقص او عجز في تسديد ديونها قصيرة الأجل و يجب على المؤسسة معالجة الوضعية السيئة بأن تحصل على حقوقها او تعمل على التخفيض من أصولها الثابتة.

• حساب النسب المالية:

| البيان | 2015 | 2016 |
|---|------|-------|
| نسب التمويل الدائم = الأموال الدائمة (الخصوم غير الجارية + الأموال الخاصة) / الأصول الثابتة | 3.77 | 3.46 |
| نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم | 0.12 | 0.086 |

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم للسنتين مرتفعة أي أن المؤسسة تمويل جزء كبير من أصولها غير الجارية بالأموال الدائمة.

أما بالنسبة لنسبة الاستقلالية المالية فهي أقل من الواحد لكلتا السنتين هذا يعني أن المؤسسة تعاني من تسديد ديونها.

• حساب نسبة السيولة:

| البيان | 2015 | 2016 |
|---|------|------|
| نسبة السيولة الحالية = القيم الجاهزة / الخصوم الجارية | 0.73 | 0.22 |

نسبة السيولة الحالية عرفت انخفاضا مستمرا حيث سجلت 0.73 سنة 2013 ثم انخفضت بنسبة 0.22 سنة 2016، هذا يعني زيادة حجم الأموال الجاهزة في خزينة المؤسسة.

• حساب المردودية المالية:

| البيان | 2015 | 2016 |
|--|------|-------|
| المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة | 0.54 | -0.54 |

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت انخفاضا في المردودية المالية أي أن في 2015 مردوديتها قدرت ب 0.54 وهذه النتيجة تدل على فعالية أداء المؤسسة، عكس مردودية سنة 2016 التي شهدت انخفاضا وأن قيمة المردودية سالبة وهذا يعني أن المؤسسة لا تدل على فعالية أدائها وهذا يسبب بعدم ثقة المتعاملين معها.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة inter glass

إن الأشخاص المستفيدة للإفصاح عن الميزانية هم:

- الدولة ألا وهي مصلحة الضرائب؛

- البنك وذلك لمعرفة إذا ما كن يمكن لهم لتقديم قرض بنكي لهذه المؤسسة.

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج والمعلومات الواجب الإفصاح عنها
الفرع الأول: عرض جدول حسابات النتائج
الجدول رقم 3(-6): جدول حسابات النتائج

| 2015 | 2016 | البيان |
|------------|------------|---|
| 158273399 | 235168563 | رقم الأعمال |
| - | - | تغير مخزون المنتجات المصنعة ومنتجات قيد الصنع |
| - | - | الإنتاج المثبت |
| | | إعانات الاستغلال |
| 158273399 | 235168563 | 1- إنتاج السنة المالية |
| -137956239 | -203274557 | المشتريات المستهلكة |
| -8683053 | -723937 | الخدمات الجارية والاستهلاكات الأخرى |
| -145835519 | -216928826 | 2- استهلاك السنة المالية |
| 12437880 | 18239736 | 3- القيمة المضافة للاستغلال 1(-2) |
| -5147919 | -11106597 | أعباء المستخدمين |
| -2548308 | -3825334 | الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة |
| 4741651 | 3307804 | 4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال |
| | 22500 | المنتجات العملية الأخرى |
| | -79247 | الأعباء العملية الأخرى |
| -1186831 | -2650219 | مخصصات الاهتلاكات والمؤونات |
| - | - | استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات |
| 3554820 | 600837 | 5- النتيجة العملية |
| 85587 | 91533 | المنتجات المالية |
| -217338 | -582758 | الأعباء المالية |
| -131750 | -491224 | 6- النتيجة المالية |

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة inter glass

| | | |
|----------|---------|--|
| 3423069 | 109612 | 7-النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6) |
| -1112822 | -504027 | الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العامة |
| - | - | الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية |
| | | مجموع منتجات الأنشطة العادية |
| | - | مجموع أعباء الأنشطة العادية |
| 2310247 | -394415 | 8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية |
| - | - | العناصر غير العادية - المنتوجات- |
| - | - | العناصر غير العادية - الأعباء- |
| - | - | 9-النتيجة غير العادية |
| 2310247 | -394414 | 10-النتيجة الصافية للسنة المالية |

المصدر: بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الفرع الثاني: الإفصاح في جدول حسابات النتائج لمؤسسة inter glass

إن الهيكل العام لحساب النتائج للمؤسسة قد عرض وفقاً لمتطلبات عرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي، يتألف حساب النتائج للمؤسسة من مجموعتين: الأولى تمثل إيرادات الدورة، أما الأخرى فهي تمثل استهلاكاتها، وبالتالي فقراءة هذه القائمة تعطي فكرة أولية واضحة عن النتيجة الصافية للمؤسسة. ومن خلال هذه القائمة يمكن ملاحظة تطور رقم الأعمال وكذا النتيجة الصافية للمؤسسة، والتي هي كما في الجدول التالي:

جدول رقم 3(-7): جدول تطور لحساب النتائج لسنتي 2016/2015

| نسبة التطور | السنة | | البيان |
|-------------|-----------|-----------|-----------------|
| | 2016 | 2015 | |
| 48% | 235168563 | 158273399 | رقم الأعمال |
| 46% | 18239736 | 12437880 | القيمة المضافة |
| 156% | 394414 | -2310247 | النتيجة الصافية |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة inter glass

يتكون الجدول أعلاه من تطور رقم الأعمال بالنسبة لسنة 2015 و2016، قيمتها المضافة ونتيجتها الصافية فنجد أن:

• رقم الأعمال: أن رقم أعمال مؤسسة الإحسان سجل ارتفاعا قدر ب 48 % مقارنة بدورة 2015، مما يعني أن المؤسسة حققت 52 % من أهدافها المسطرة خلال هذه الدورة.

• النتيجة الصافية: إن مؤسسة الإحسان قد أقفلت دورة 2016 بنتيجة 3079759 و هي موجبة بعدما كانت في سنة 2015 سالبة بمعنى أنها سجلت ارتفاع بنسبة 164 % .

• القيمة المضافة: إن القيمة المضافة لسنة 2016 قدرت قيمتها ب18239736دج أي أنها ارتفعت ب 46 % مقارنة لسنة 2015 التي كانت قيمتها ب 12437880دج.

أما بالنسبة للأعباء فالإفصاح عنها سيكون من خلال الجدول التالي والذي يوضح مختلف تكاليف مؤسسة الإحسان والمعروضة في قائمة حساب النتائج.

جدول رقم 3(-)8: جدول توزيع الأعباء لسنتي 2016/2015م

| البيان | المبالغ | | نسبة التطور |
|--------------------------------------|----------|-----------|-------------|
| | 2016 | 2015 | |
| استهلاكات السنة المالية | 21692826 | 145835519 | 48% |
| أعباء المستخدمين | 11106597 | 5147919 | 115% |
| الضرائب و الرسوم والمدفوعات المشابهة | 3825334 | 2548308 | 50% |
| الأعباء العملياتية الأخرى | 79247 | | |
| مخصصات الاهتلاكات والمؤونات | | | |
| الأعباء المالية | 582758 | 217338 | 168% |
| المجموع | 37286762 | 153749084 | 381% |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق

يضم هذا الجدول مقارنات الأعباء المؤسسة لسنتي 2015 و2016 والمتكونة أساسا من الاستهلاكات المالية (ح/60)، أعباء المستخدمين (ح/63)، الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة (ح/69)، الأعباء العملياتية

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة inter glass

الأخرى (ح/65)، مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة (ح/68)، إذ يمكن توضيح تطور الأعباء إذ نجد:

- استهلاك السنة المالية: إن استهلاكات السنة المالية تنقسم إلى:
 - المشتريات المستهلكة: حيث بلغت قيمتها في 2016 التي تقدر ب 203274557- دج وهي سالبة إذ أنها ارتفعت مقارنة بالسنة الماضية التي كانت قيمتها 137956239- دج.
 - الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى: قدرت في سنة 2016 قيمة سالبة أيضا قدرت ب 8683053- دج وهي قيمة مرتفعة بالنسبة لسنة 2013 التي كانت قيمتها السالبة ب 723937- دج.
- أعباء المستخدمين: إذ بلغت في 2016 ب 11106597- دج وهي ارتفعت مقارنة بالنسبة لسنة 2015 بنسبة 47 .
- الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة: حيث أن المبلغ الجمالي لسنة 2016 قدرت ب 3825334- دج أي أنها ارتفعت مقارنة لسنة 2015 بنسبة 135 % .
- الأعباء العملياتية الأخرى: إذ قدر المبلغ الإجمالي لها لسنة 2016 ب 79247- دج .
- الأعباء المالية: قدر المبلغ الاجمالي لها ب 582758 لسنة 2016 مقابل 217338 للسنة الماضية. أما في جدول حسابات النتائج فالأطراف المستفيدة فهي:
 - مصلحة الضرائب؛
 - البنوك.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة inter glass

المطلب الثالث: عرض جدول تدفقات الخزينة والمعلومات المفصّل عنها في المؤسسة

الفرع الأول: عرض جدول تدفقات الخزينة

يمكن عرض جدول تدفقات الخزينة للمؤسسة من خلال الوثائق المقدمة وهي كالتالي:

جدول رقم 3(-9): جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة inter glass

| 2016 | 2015 | البيان |
|--------------------|-------------------|--|
| | | 1-تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية: |
| 335092567.51 | 259999660.82 | التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن |
| - | -250788060.65 | المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين |
| 302568852.55 | | |
| -2369117.25 | -749280.52 | الفوائد و المصارف المالية الأخرى المدفوعة |
| -485054 | -1113875 | الضرائب عن النتائج المدفوعة |
| -8636438.16 | | عمليات في انتظار التصنيف |
| 21033105.55 | 7348444.65 | تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية |
| -122496.15 | -56747.89 | تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر |
| 20910609.40 | 7291696.76 | صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية |
| | | 2-تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار: |
| -2394987.88 | -2903269.04 | المسحوبات عن اقتناء تثبيبات عينية و معنوية |
| - | 498415.87 | التحصيلات عن عمليات التنازل عن التثبيبات العينية أو المعنوية |
| - | - | المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مالية |
| - | - | التحصيلات عن عمليات التنازل عن التثبيبات المالية |
| 2192006.04 | 91533.61 | الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية |
| - | - | الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة |

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة inter glass

| | | |
|--------------|-------------|---|
| -202981.84 | -2313319.56 | صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار |
| | | 3-تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل: |
| - | - | التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم |
| - | - | الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها |
| 27759260.39 | - | التحصيلات المتأتية من القروض |
| 17759260.39- | -6265371.94 | تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة |
| | | المنح |
| 10000000 | -6265371.94 | صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل |
| - | - | تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات |
| 30707627.56 | -1286994.74 | تغير أموال في الفترة (3+2+1) |
| -6353184.71 | -3336953.37 | أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية |
| -213751.63 | -6353184.71 | أموال الخزينة عند إقفال السنة المالية |
| 6139433.08 | -3016231.34 | تغير أموال الخزينة خلال الفترة |
| -15529540.72 | -2621816.65 | المقاربة مع النتيجة المحاسبية |

المصدر: بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الفرع الثاني: الإفصاح في جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة الإحسان

من خلال قائمة تدفقات الخزينة لمؤسسة inter glass الموجودة في الجدول السابق يمكن توضيح تطور أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية، الاستثمارية وأنشطة التمويل، والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 3(10): جدول تطور تدفقات الخزينة لمؤسسة inter glass

| المعدل | السنة | | البيان |
|--------|-------------|-------------|--|
| | 2016 | 2015 | |
| 186% | 20910609.40 | 7291696.76 | صافي أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية |
| -91% | -202981.84 | -2313319.56 | صافي أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار |
| 259% | 10000000 | -6265371.94 | صافي أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل |
| 354% | 30707627.56 | -1286994.74 | المجموع |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق

يتكون الجدول أعلاه من تطور كل من الأنشطة العملية، الاستثمارية وأنشطة التمويل خلال سنتي 2015 و2016.

1- الأنشطة العملية: وصلت أنشطة التشغيل في المؤسسة خلال سنة 2016 مبلغ قدره

7291696.76 دج بعد أن كانت تقدر في 2015 مبلغ قدره 20910609.40 دج أي أنها شهدت ارتفاعاً بـ 186% حيث تمثل هذه الأنشطة من:

- التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن وتقدر بـ 335 مليون دج سنة 2016؛
- المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين التي تقدر بقيمة سالبة سنة 2016 م بـ 302 مليون دج؛

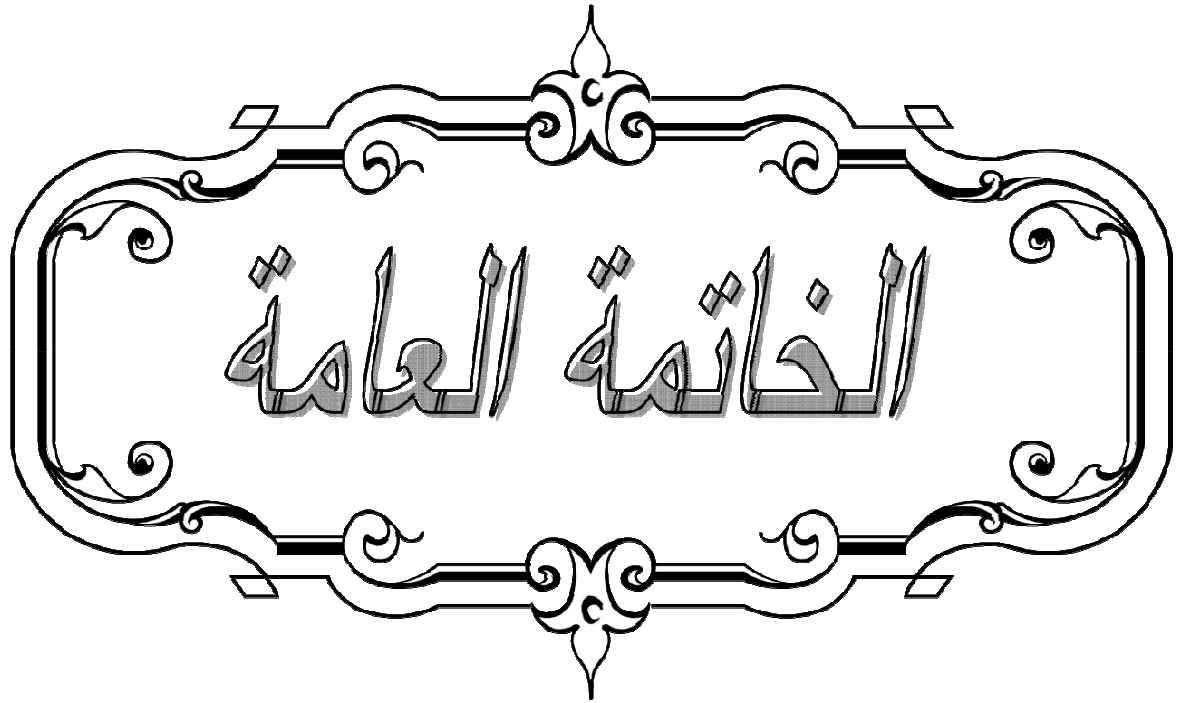
الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة inter glass

- الفوائد والمصارف المالية المدفوعة التي تقدر ب 2369117.25- دج سنة 2016؛
- الضرائب عن النتائج المدفوعة حيث تقدر سنة 2016 بمبلغ سالب ب 485054- دج.
- 2- أنشطة الاستثمار: بلغت أنشطة الاستثمار في هذه المؤسسة ما قيمتها 202981.84- دج مقابل المبلغ المحقق خلال سنة 2015 والمقدر ب 2313319.56- دج أي أن هناك انخفاض ب 91% من قيمة الأنشطة والمتكونة من:
 - المسحوبات في اقتناء تثبيبات عينية أو معنوية التي قادت قيمتها ب 2394987.88- دج.
 - الفوائد التي تم تحصيلها من التوظيفات المالية قدرت ب 2192006.04 دج
- 3- أنشطة التمويل: أما فيما يخص أنشطة التمويل قد شهدت ارتفاع بنسبة 259% ، فمن المبلغ المقدر خلال سنة 2015 والمتمثل ب 6265371.94 دج إلى المبلغ المحقق خلال 2016 والمقدر ب 10000000 دج وتمثل هذه الأنشطة من:
 - تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة التي قدرت ب 17759260.39 دج؛
 - المنح المقدره خلال سنة 2016 ب 27759260.39 دج.
- إن الأطراف المستفيدة من الإفصاح عن هذا الجدول فهي مصلحة الضرائب.

خلاصة الفصل:

لقد قمنا في هذا الفصل بعرض القوائم المالية الموجودة في مؤسسة inter glass والمكونة من الميزانية، جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة وعرض أهم المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، والقيام بتحليل هذه القوائم المالية إلا أن هذه القوائم تعتبر الجوهر الرئيسي للتقارير المالية وتوصلنا إلى النتائج التالية:

- لم يستعمل الخبير المحاسبي كل القوائم المالية مثل جدول تغير رؤوس الأموال والملاحق؛
- وجود نقص للبيانات المعروضة فهي لا تعبر كلية عن مصداقية وموضوعية العمليات التي قام بها الخبير المحاسبي؛
- افتقار الإفصاح عن المعلومات لأن المؤسسات الخاصة تقوم بالإفصاح لكن بتحفظ وعدم إعطاء جميع الحقائق الملزم الإفصاح عنها.



الخاتمة العامة

الخاتمة :

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع "دور النظام المحاسبي المالي في الإفصاح عن المعلومات المالية - دراسة حالة مؤسسة inter glass، معالجة إشكالية البحث التي تدور حول مدى إمكان النظام المحاسبي المالي في الرفع من مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية للمؤسسة، من خلال الفصول الثلاثة لهذه المذكرة بشقيها النظري والتطبيقي لأجل التمكن من معالجة مختلف جوانب الموضوع.

فقد بيننا في الفصل الأول إلى ماهية كل من المحاسبة وإبراز أهم المبادئ والأهداف وبيننا أيضا أهم ما ورد في النظام المحاسبي المالي وأهم المبادئ المتعلقة به وتطرقنا في هذا الفصل أيضا إلى الإفصاح المحاسبي وأهميته وأهدافه وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه. أما الفصل الثاني فتطرقنا إلى ماهية القوائم المالية وإلى المعايير المحاسبة الدولية وإلى أهم المعايير المتعلقة بهذه القوائم المالية، وتناولنا في هذا الفصل إلى أهم الإفصاحات المتعلقة بالقوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي. أما فيما يخص الفصل الثالث فقمنا بإبراز واقع مؤسسة interglass وأهم المعلومات المفصّل عنها وبيان وضعيتها المالية من خلال تحليل نسبيها المالية ومعرفة حالة وضعيتها المالية.

وهذا انطلاقا من أهمية موضوع الإفصاح المحاسبي الذي يلعب دور مهم سواء في الممارسات المحاسبية أو في نظرية المحاسبة فهو ينص على ضرورة إظهار جميع المعلومات بشكل يعكس حقيقة وضع المؤسسة دون تضليل، حيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم. وقد تركزت أهمية هذا المفهوم بعد الاهتمام الكبير من عدة جهات منها الجمعيات المهنية المحاسبية وكذلك الباحثين خصوصا في وضع معايير الإفصاح والمحاسبة الدولية التي تعمل على توحيد النظام المحاسبي على المستوى العالمي.

ولا شك أن الإفصاح في القوائم المالية يعتبر من أساسيات ومرتكزات قوة وكفاءة السوق المالي، وتنبع أهمية الإفصاح في القوائم المالية مما تحققه عملية الإفصاح من فوائد لمستخدمي هذه القوائم. ومن المفروض أن يتم إعداد هذه القوائم على أسس سليمة، أي إعطاء صورة صادقة وعادلة عن المعلومات الواردة ضمنها وإفصاح عن كل غموض فيها. وهذا ما اهتم به مجلس المحاسبة الدولية، حيث عمد إلى إصدار معايير تشمل البيانات الواجب الإفصاح عنها وعرض أهم القوائم المالية، وذلك من أجل إثبات مصداقية وشفافية المعلومات المالية.

وهذا ما سعينا اكتشافه في الجانب التطبيقي من البحث، ولكن مؤسسة inter glass لم ترتق إلى الإفصاح بشكل كامل وذلك من خلال عرضها فقط لبعض القوائم المالية والمتمثلة فقط الميزانية، جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة.

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال دراستنا التي جمعت بين الشق النظري والتطبيقي لمختلف الجوانب المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات المالية، حاولنا اختبار الفرضيات التي تم طرحها في بداية الدراسة وتم التوصل إلى النتائج التالية:

الفرضية الأولى: "تعد المعلومات المالية من أهم المعطيات التي من خلالها تستطيع المؤسسة معرفة وضعيتها المالية والاعتماد عليها في ترشيد قراراتها"، فقد تم إثبات هذه الفرضية حيث أن الوسيلة المستعملة لإيصال هذه المعلومات هي التقارير المالية بصفة عامة والقوائم المالية بصفة خاصة، والتي يجب أن تكون ملائمة وموثوقة حتى يمكن استعمالها من القرارات المتعلقة بالمؤسسة وإبراز الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة:

الفرضية الثانية: "إن النظام المحاسبي المالي سيضمن مستوى كافي من الإفصاح ويوفر معلومات ذات جودة عالية تخدم مختلف المستعملين لها"، فقد تم إثبات هذه الفرضية حيث أن إدراك مختلف الأطراف للتحديات التي تعرفها الجزائر على المستوى المحلي والدولي عنها جعل من أفراد العينة تطبيق النظام المحاسبي المالي، مما سيضمن هذا النظام من معلومات ملائمة وموثوقة على المستوى الدولي وضمان مستوى كافي من الإفصاح لمختلف الفئات المستفيدة من المعلومة المحاسبية والمالية.

الفرضية الثالثة: "المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية عن طريق المؤسسة كافية لتلبية حاجيات المستثمر"، فقد تم إثبات هذه الفرضية حيث أن المستثمر أحد مستعملي مخرجات النظام المحاسبي المالي - القوائم المالية- يستند في ترشيد قراراته الاستثمارية بشأن مؤسسة ما، على حجم ونوعية المعلومات التي تفصح عنها هذه الأخيرة وجودتها.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لمختلف الجوانب المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي ومدى اسهامه في الإفصاح عن المعلومات المالية، فقد خلصت الدراسة النظرية الى مجموعة من النتائج يمكن سردها كما يلي:

- الإفصاح المحاسبي مفهوم نسبي وليس مطلق وهو جوهر التحليل المالي؛
- يرجع الإفصاح المحاسبي أولا إلى الضمير المهني وثانيا إلى طبيعة النظام المحاسبي الجديد والقدرة الكافية على التنفيذ،
- التزام النظام المحاسبي المالي إلى حد كبير بمعايير المحاسبة الدولية، إلى أنه خرج عليها في بعض الجزئيات.

كما توصلنا من خلال الدراسة التطبيقية إلى النتائج التالية:

- عدم كفاية المعلومات التي قامت بها المؤسسة بالإفصاح عنها في القوائم المالية، لتلبية احتياجات مستخدميها، لأن هذه المؤسسة اكتفت فقط في الإفصاح على قائمة الميزانية، جدول حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة، فيما عدا ذلك لم تقم المؤسسة بالإفصاح عن أي معلومات هامة أخرى تساعد مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرارات السليمة.
- غياب الملاحق والإيضاحات المتممة للقوائم المالية والتي بإمكانها توضيح العديد من الأمور الغامضة في الميزانية و جدول النتائج.
- إن المؤسسات الاقتصادية العمومية تهتم بالإفصاح وبشكل كبير عن جميع بنود عناصر الميزانية أو المركز المالي بشكل شامل مما يعطي مستخدمي هذه المعلومات الثقة في اتخاذ القرارات التي تناسبها، أما الشركات الخاصة فتقوم بالإفصاح ولكن بشيء من التحفظ وعدم إعطاء جميع الحقائق الملزم الإفصاح عنها في الميزانية والمركز المالي.

التوصيات:

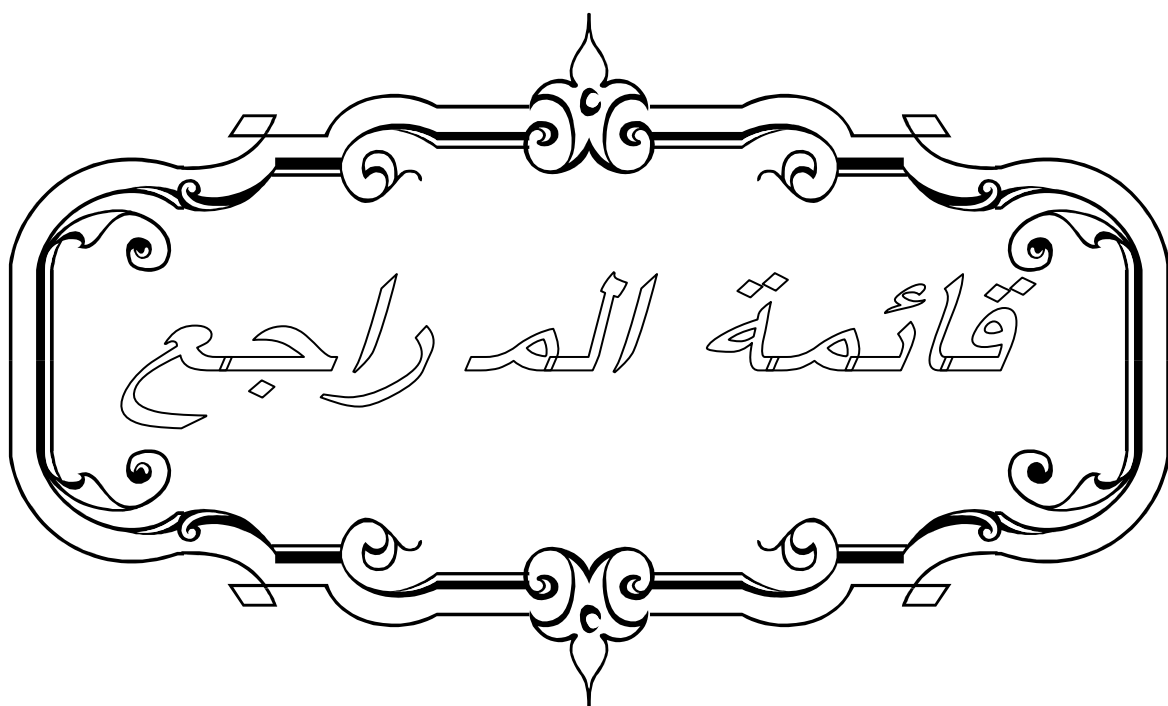
بناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة نقترح التوصيات التالية:

- على المؤسسات تقديم دورات تدريبية لعمالها على معايير المحاسبة الدولية بغية إعطاء مزيد من الشفافية والإفصاح عن المعلومات.
- على المؤسسات العمومية والخاصة بذل جهد كبير في توصيل المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب لمستخدميها سواء كانوا مستثمرين أو الدولة المتمثلة في مصلحة الضرائب.
- ضرورة إعطاء اهتمام كبير للإفصاح المحاسبي عن المعلومات عما له من فوائد كثيرة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

آفاق البحث:

- إن البحث في موضوع "دور النظام المحاسبي المالي (SCF) في الإفصاح عن المعلومات المالية" فقد فتح بابا لطرح مجموعة من التساؤلات حول جوانب متعددة، والتي يمكن إدراجها في المواضيع التالية:
- أثار تطبيق المعايير المحاسبة الدولية (SCF) على القياس والإفصاح في القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية؛

- أهمية الإفصاح في التحليل المالي؛
- العوامل المحددة للإفصاح في القوائم المالية للمصاريف الإسلامية.



قائمة المراجع:

ا.باللغة العربية:

أ- الكتب:

- 1- أحمد صلاح الدين عطية، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة 1، الدار الجامعية، 2006؛
- 2- أحمد علي ابراهيم، وفاء يحي احمد حجازي، قراءة القوائم المالية، مركز للتعليم المفتوح بجامعة بنها، كود 143، القاهرة، مصر، 2008؛
- 3- أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات متعددة الجنسيات، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004؛
- 4- حسين قاضي، المحاسبة الدولية ومعاييرها، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، دمشق، 2008؛
- 5- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008؛
- 6- رضوان حلوة حنان، مدخل للنظرية المحاسبية، الطبعة 2، دار وائل للنشر، الأردن، 2009؛
- 7- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية، بوداود، الجزائر، 2009؛
- 8- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزء الثاني، بوداود، الجزائر، 2009؛
- 9- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية: أسس للإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، القاهرة، 2000؛
- 10- عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل، الكويت، 1990؛
- 11- عبد الرحمن عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2009؛
- 12- عبد الوهاب نصرعلي، القياس والإفصاح المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبة العربية والدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007؛
- 13- كتوش عاشور، المحاسبة العامة: أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011؛

قائمة المراجع

- 14- لعشيش جمال، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي، متيجة للطباعة، الجزائر، 201؛
 - 15- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008؛ 16- محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، اترك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2005؛
 - 17- محمد بوتين، المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الدولية، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010؛
 - 18- محمود ابراهيم تركي، تحليل التقارير المالية، الطبعة الثانية، مطابع جامعة تملك سعود، السعودية، 1995؛
 - 19- نعيم دعمش، مبادئ المحاسبة، الطبعة 3، دار وائل للنشر، الأردن، 2008؛
 - 20- وليد ناجي الحياي، أصول المحاسبة، الجزء الأول، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007؛
 - 21- وليد ناجي الحياي، أصول المحاسبة، الجزء الثاني، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007؛
 - 22- يعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة وفق المخطط المحاسبي الوطني، ديوان لمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- ب- المذكرات والرسائل العلمية:
- 1- بن عروج صبرينة، أهمية انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي لمالي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011-2012؛
 - 2- حسياني عبد الحميد، أهمية الانتقال للمعايير المحاسبة الدولية وللمعلومة كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2009-2010؛
 - 3- حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ الدولي، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008؛
 - 4- رفيق يوسف، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير المحاسبة الدولية ومتطلبات التطبيق، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة،

2010-2011:

5- رولا كاسر لايقة، القياس والإفصاح المحاسبي في لقوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرار الاستثمار، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،

6- زلاسي رياض، اسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2011-

2012:

7- سالمي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر على المعايير المحاسبة الدولية، مذكرة

تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم التسيير، جامعة العقيد الح اج لخضر، باتنة، 2008-2009:

8- صالح بوعلام، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2009-2010:

9- صبايحي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبة الدولية وأثره على جودة المعلومات، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،

2010-2011:

10- غياي محمد أمين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،

2007-2008:

11- لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المنتوري، قسنطينة،

2011-2012.

ج- المقالات، المداخلات والمجلات:

قائمة المراجع

- 1- ابراهيم بورنان، رحمة بلهادف، النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية الدولية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009؛
 - 2- أوسير منور، مجبر محمد، أثر تطبيق النظام المحاسبي الجديد على عرض القوائم المالية "حالة جدول حساب النتائج"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: "النظام المحاسبي المالي الجديد" تجارب، تطبيقات وآفاق، يومي 17/18 جانفي 2010، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي؛
 - 3- خليل عبد الرزاق، عبيدي نعيمة، الإفصاح المحاسبي بين متطلبات الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي وتحديات البيئة الجزائرية في ظل لحوكمة والمعايير المحاسبية الدولية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: الإفصاح المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المراجعة الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2011؛
 - 4- سفيان نقماري، رحمة بلهادف، واقع التكيف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: النظام المحاسبي المالي وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2013؛
 - 5- عقاري مصطفى، عرض القوائم المالية IAS01، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، العدد الاول، 2007؛
 - 6- لطيف زيود، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، العدد 1، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 29، سوريا، 2007.
- د- القوانين:
- 1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قرار مؤرخ في 26/07/2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 19، بتاريخ 25/03/2009.
 - 2- المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المؤرخ في 26/05/2008 يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11، الجريدة الرسمية، العدد 27؛
 - 3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 74، بتاريخ 25 نوفمبر 2007.

قائمة المراجع

المراجع باللغة الفرنسية:

- 1 Jaen Luc Siruguet et les autres, le contrôle interne bancaire et la fraude, éd DUNOD, Paris, 2006 ;
- 2 Robert Obert, pratique des normes IAS/IFRS, DUNOD, Paris,2002; 3-Nacereddine Sadi, AanalyseFinanciere d'Entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes Françaises et internationales, L'Harmattan, Paris, 2009.